جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور مهني المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر

دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولاية المدية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة

إعداد الطالبين:

- ✓ مسعودان بلال
- ✓ لوصيف مُحَمَّد

تحت إشراف الأستاذ:

- ✓ د. علي عبد الصمد عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

د. يوسف السعيدي أحمد	أستاذ محاضر	جامعة يحيى فارس – المدية –	رئيسا
د. علي عبد الصمد عمر	أستاذ محاضر	جامعة يحيى فارس – المدية –	مشرفا ومقررا
د. مامي علي	أستاذ محاضر صنف-أ-	جامعة يحيى فارس – المدية –	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وعرفان

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعنا بعد الإنتهاء من

هذا العمل المتواضع إلا

أن نتوجه بجزيل الشكر إلى:

من رفعت أيدينا إليه فلم يخيب رجاءنا

إلى الذي سألناه فأجاب دعائنا، إليك يا الله كل الشكر

إلى سيد الخلق مُحَمَّد صل الله عليه وسلم

معلمنا وقدوتنا إلى يوم الدين

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد

في تقديم يد المساعدة لإنجاز هذه المذكرة، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

"د. علي عبد الصمد عمر"

إلى جميع طلبة جامعة يحي فارس بالمدية



الإهداء

إلى من ارتبط رضا الله برضاهما

إلى من تغمرني بعطفها وحنانها، من جعل الله الجنة

تحت أقدامها أغلى ما أملك في الوجود أمي الحنون حفظها الله

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وتحمل عبء الحياة، قدوتي

ومثلي الأعلى أبي رحمه الله أسأل الله عزّ وجل أن يتغمد روحه الطاهرة

بالرحمة والمغفرة ويحشره مع الأنبياء والصدقين والشهداء والصالحين

وحسن أولئك رفيقا

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع أصدقاء الدراسة

إلى كل من دعمني ووقف بجانبي

أسأل الله عز وجل أن يكون هذا العمل لكل من استفاد منه صدقة جارية

على والدي ويجزيهما جنة عرضها عرض السموات والأرض

بلال

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي تخرجي إلى اللذين كانوا عونًا وسندًا لي

أبي الغالي حبيب قلبي ومعلمي الأول في الحياة

وإلى من أخصّ الله الجنة تحت قدميها

أمي قوّتي وأعزّ شخص إلى قلبي

إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة وكانوا خير الرفقة

ونعم الأصدقاء

إلى عائلتي وكل من تمنى لي النجاح

مُحَمَّد

المستخلص

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور مهنيي المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على الدور الفعّال الذي تضطلع به مهنة المحاسبة المالية في ظل الإصلاحات التي تم تنفيذها.

وللتعامل مع إشكالية البحث، تم إجراء دراسة ميدانية شملت استجواب مجموعة من موظفي المحاسبة، المحاسبين المعتمدين، محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، والأساتذة الجامعيين بجامعة المدية حول مهنة المحاسبة المالية، من خلال الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS_ V26)، تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهذا تماشيا مع نوع المتغيرات وفرضيات الدراسة.

بغية الإجابة على الإشكالية وعلى الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

حيث خصص الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة في الجزائر، والذي قسم بدوره إلى مبحثين مباحث، خصص المبحث الأول إلى التطور التاريخي لمهنة المحاسبة في الجزائر أما المبحث الثاني فقد خصص إلى: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر.

أما الفصل الثاني خصص لـ: الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر والذي قسم بدوره إلى مبحثين، خصص المبحث الأول إلى المجلس الوطني للمحاسبة أما المبحث الثاني فقد خصص إلى: المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

أما الفصل الثالث خصص لـ: دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولاية المدية والذي قسم بدوره إلى مبحثين، خصص المبحث الأول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية أما المبحث الثاني فقد خصص إلى: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن مهنيي المحاسبة يلعبون دورًا جوهريًا في تطوير مهنة المحاسبة على مستوى المؤسسات بشكل خاص، كما يساهمون بشكل فعّال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد بشكل عام.

الكلمات المفتاحية:

مهنة المحاسبة في الجزائر، المجلس الوطني للمحاسبة، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، موظفو المحاسبة، المحاسبون المعتمدون، محافظو الحسابات، الخبراء المحاسبون، الأساتذة الجامعيون، جامعة المدية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of accounting professionals in developing financial accounting in Algeria, by highlighting the effective role played by the financial accounting profession in light of the reforms that have been implemented.

To deal with the research problem, a field study was conducted that included questioning a group of accounting employees, certified accountants, bookkeepers, accounting experts, and university professors at the University of Medea about the financial accounting profession, through the use of the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS_V26). Statistical analysis of the data through a set of statistical tests, in line with the type of variables and study hypotheses.

In order to answer the problem and the sub-questions, the study was divided into three chapters, two theoretical chapters and an applied chapter:

The first chapter devoted the conceptual framework of the accounting profession in Algeria, which in turn was divided into two sections. The first section was devoted to the historical development of the accounting profession in Algeria, while the second section was devoted to: organizing the accounting profession in Algeria.

The second chapter was devoted to: the professional bodies supervising the accounting profession in Algeria, which in turn was divided into two sections. The first section was devoted to the National Council of Accounting, while the second section was allocated to: the National Organization of Certified Accountants.

The third chapter was devoted to: a field study of a sample of practitioners of the accounting profession in the state of Medea, which in turn was divided into two sections. The first section devoted to methodological procedures for the field study, while the second section was devoted to: analyzing data and testing the study hypotheses.

The results of the study showed that accounting professionals play a fundamental role in developing the accounting profession at the institutional level in particular, and they also contribute effectively to advancing the country's economic development in general.

key words:

Accounting profession in Algeria, National Council of Accounting, National Organization of Certified Accountants, accounting officers, certified accountants, bookkeepers, accounting experts, university professors, University of Medea.

فهرس المحتويات

الفهرس

الفهرس **الصفحة**

شكر وعرفان.....I
الإهداء.....II
المستخلص.....V
فهرس المحتويات.....VIII
قائمة الأشكال.....XI
قائمة الجداول.....XIII
قائمة الملاحق.....XVI
قائمة الرموز والمصطلحات.....XVII
مقدمة.....أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة في الجزائر 1
تمهيد: 2
المبحث الأول: التطور التاريخي لمهنة المحاسبة في الجزائر 3
المطلب الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال (من 1962 إلى 1969) 3
المطلب الثاني: مرحلة تنظيم المهنة (من 1970 إلى 1990) 4
المطلب الثالث: مرحلة تطور المهنة (من1991إلى 2010) 5
المطلب الرابع: مرحلة إطلاح المهنة (من 2011 إلى يومنا هذا) 7
المبحث الثاني: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر 12
المطلب الأول: تنظيم مهنة المحاسبة قبل الإصلاح المحاسبي 12
المطلب الثاني: أسباب إصلاح مهنة المحاسبة وأفاق تطويرها 13
المطلب الثالث: تنظيم مهنة المحاسبة بعد الإصلاح المحاسبي.....16
المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لعملية إصلاح مهنة المحاسبة والتحديات التي تواجهها 17
خلاصة الفصل: 21
الفصل الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر.....22
تمهيد: 23

المبحث الأول: المجلس الوطني للمحاسبة..... 24
المطلب الأول: إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة في ظل الإصلاح المحاسبي..... 24
المطلب الثاني: مهام المجلس الوطني للمحاسبة 30
المطلب الثالث: لجان المجلس الوطني للمحاسبة 31
المطلب الرابع: تنظيم وتسيير المجلس الوطني للمحاسبة 35
المبحث الثاني: المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين..... 37
المطلب الأول: تعريف المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين 37
المطلب الثاني: تشكيلة المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين..... 38
المطلب الثالث: صلاحيات المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين..... 39
المطلب الرابع: قواعد سير المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين 40
خلاصة الفصل: 43
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولاية المدية..... 44
تمهيد: 45
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية 46
المطلب الأول: منهجية الدراسة..... 46
المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي 47
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة 57
المطلب الأول: وصف البيانات الوظيفية لأفراد عينة الدراسة 57
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة 61
خلاصة الفصل: 72
خاتمة 73
قائمة المراجع 78
ملاحق..... 84

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الشكل رقم1 : نموذج الدراسة.....ز
الشكل رقم1- 1:الهيئات المشرفة على تنظيم مهن المحاسبة في إطار القانون رقم 91-08.....6
الشكل رقم2- 1:لجان المجلس الوطني للمحاسبة.....32
الشكل رقم2- 2: الهيئات التي أشرفت على تنظيم مهن المحاسبة في الجزا.....37
الشكل رقم 3- 1:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي.....58
الشكل رقم 3- 2:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المهنة.....59
الشكل رقم 3- 3:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية.....61

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول رقم 1- 1: أهم الفروق بين القانون 91-08 والقانون 10-01 المنظم لمهنة المحاسبة 10
الجدول رقم 3- 1:تداول الاستبانات..... 47
الجدول رقم 3- 2:توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale) 48
الجدول رقم 3- 3:اختبار كلمجروف-سميرنوف لتحقق من التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة 49
الجدول رقم 3- 4: معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور صور الإصلاحات المحاسبية مع الدرجة الكلية للمحور نفسه. 51
الجدول رقم 3- 5: معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور تنظيم مهنة المحاسبة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه 52
الجدول رقم 3- 6: معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور مساهمة الهيئات المهنية مع الدرجة الكلية للمحور نفسه 53
الجدول رقم 3- 7:معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين مع الدرجة الكلية للمحور نفسه 54
الجدول رقم 3- 8:معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان 55
الجدول رقم 3- 9:معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان 56
الجدول رقم 3- 10:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي 57
الجدول رقم 3- 11: توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المهنة 58
الجدول رقم 3- 12:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية..... 60
الجدول رقم 3- 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على العبارات التي تعكس محور صور الإصلاحات المحاسبية 61
الجدول رقم 3- 14:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على العبارات التي تعكس تنظيم مهنة المحاسبة 63
الجدول رقم 3- 15: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على العبارات التي تعكس محور مساهمة الهيئات المهنية 65

الجدول رقم 3- 16:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على العبارات التي تعكس محور التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين 66
الجدول رقم 3- 17: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الأولى 68
الجدول رقم 3- 18: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثانية 69
الجدول رقم 3- 19:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثالثة 70
الجدول رقم 3- 20:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الرابعة 71

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: قائمة الأساتذة المحكمين..... 84
الملحق رقم2 : استبانة..... 85
الملحق رقم 3: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 90

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز أو المصلح	المعنى
SCF	النظام المحاسبي المالي
IFRS	المعايير الدولية للتقارير المالية
IAS	معايير المحاسبة الدولية
ISA	معايير التدقيق الدولية
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SPSS_ V26	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
IPSAS	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
PCN	النظام المحاسبي السابق
AFS	شهادة نهاية التربص
OMC	المنظمة العالمية للتجارة
PCG	المخطط المحاسبي العام
NEPAD	الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

مقدمة

مقدمة

تشكل مهنة المحاسبة مهنة اجتماعية لها صلة وثيقة مع الاقتصاد في لجزائر، لذا سعت هذه الأخيرة إلى انتهاج سياسة إصلاح محاسبي جذري، لتتوافق مع المتغيرات الجديدة، حيث شهدت الجزائر في هذا السياق تغيرات اقتصادية كبيرة بسبب تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق، كل هذه المتغيرات الجديدة فرضت على الجزائر القيام بعملية إصلاح محاسبي شاملة، وذلك من خلال إصدار جملة من النصوص القانونية بعد ما عرفته المهنة من اختلالات وانتكاسات عديدة ولفترة طويلة، والتي يمكن إرجاعها إلى عدّة أسباب، منها: ضعف تأهيل المهنيين، تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع الممارسات العالمية، وفق ركيزة ومرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.

لم تقتصر الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخراً فقط على إصلاح النظام المحاسبي، بل شمل أيضا إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة وذلك من خلال إعادة هيكلة تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وبالتالي كان من المعلوم أن تساهم هذه الجهود التي قامت بها الدولة في تطوير المحاسبة في الجزائر.

1. الإشكالية:

لقد شرعت الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد مما خلق عدة مشاكل في التطبيق الأمر الذي إستدعى التدخل من الأكاديميين والمهنيين لتطوير المهنة، ومنه يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مهني المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية:

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير واقع مهنة المحاسبة على تطور المحاسبة المالية في الجزائر؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تؤثر على ممارسة مهنة المحاسبة وتطوير المحاسبة المالية في الجزائر؟
- ما هو تأثير آليات تطوير مهنة المحاسبة على تحسين جودة المحاسبة المالية في الجزائر؟
- ما هو دور مهني المحاسبة في تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر؟

3. الفرضيات:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

كلما كان أداء مهني المحاسبة ذو جودة عالية كلما عزز ذلك من تطور المحاسبة المالية في الجزائر

وينبثق من هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية وهي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع مهنة المحاسبة في الجزائر وتطور المحاسبة المالية في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في الجزائر وتطور المحاسبة المالية في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر وتطور المحاسبة المالية في الجزائر.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور مهني المحاسبة وتطوير مهنة المحاسبة في الجزائر.

4. أهمية الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية مهنة المحاسبة باعتبارها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية، كما وتستمد هذه الدراسة أهميتها في تزامنها مع التغيرات الحاصلة على مهنة المحاسبة في الجزائر والتي تهدف إلى تطويرها من أجل مواكبة التطور الاقتصادي من ناحية والتطور المهني المحاسبي في العالم من ناحية أخرى.

5. أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشخيص واقع مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي؛ ودور المهنيين في ذلك؛
- معرفة المشاكل والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في الجزائر؛
- محاولة وضع تصور متكامل لسبل تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر ضمن إطار عملية الإصلاح المحاسبي.

6. مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى:

- الاهتمام الشخصي بمجال المحاسبة كونها تدخل ضمن تخصصنا؛

- الأهمية التي حظيت بها مهنة المحاسبة والإصلاحات التي شهدتها مؤخرا والتي جعلتها من المواضيع المطروحة على الساحة حاليا؛
- المساهمة في الإجابة على الاستفهام المتعلق بواقع مهنة المحاسبة في الجزائر، ودور المهنيين والاكاديميين في ظل عملية الإصلاح المحاسبي؛ ضرورة القيام بعملية تقييم لمهنة المحاسبة من فترة إلى أخرى للمعرفة مشاكلها والتوصل إلى سبل تطويرها.

7. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: قيدوش فيروز، التحديات المعاصرة لمهنة المحاسبة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص ومحاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، بحث غير منشور، 2022- 2023.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة التحديات التي تشكل أولوية بالنسبة لمهنة المحاسبة في الجزائر انطلاقا من أنها تواجه مستويين من التحديات، تحديات تتعلق بمتغيرات البيئة الدولية المعاصرة المتمثلة في كل من التحول الرقمي، تداعيات العولمة الاقتصادية بالإضافة إلى الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي من طرف ممارسي مهنة المحاسبة، وتحديات تتعلق بمتغيرات البيئة المهنية للممارسة المحاسبية والمتمثلة في كل من الواقع التنظيمي والاقتصادي والمالي ومستوى التعليم والتكوين المحاسبي.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن متغيرات البيئة المهنية للممارسة المحاسبية تفرض مجموعة من التحديات التي تتميز بالأولوية والمتمثلة في الاستقلالية، اعداد محاسب مؤهل، التطور والرفع من أداء المهنة بما يمكنها من تحقيق التكيف مع مختلف المستجدات والمتغيرات وهو الأمر الذي يضمن استدامتها.

الدراسة الثانية: علاء بوقفة، إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر: مجلة اقتصاديات النقود والتمويل (JMFE)، المجلد01، العدد01، الجزائر، 2020.

من خلال الدراسة تبين لنا أنه ومن خلال الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مع مطلع عام 2010، لم يقتصر ذلك على تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) فقط، وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة وذلك من خلال إصدار جملة من النصوص القانونية بعد ما عرفته المهنة من اختلالات وانتكاسات عديدة ولفترة طويلة، والتي يمكن إرجاعها إلى عدّة أسباب لعلّ أهمها: ضعف تأهيل المهنيين، وقصور المنظمات المهنية في أداء المهام المنوطة بها بسبب سوء العلاقة بينها وبين المجلس الوطني للمحاسبة، بالإضافة إلى الغياب شبه الكلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم مثل IFAC وIASB.

وفي ظل هذا الوضع المتردي تقرر إصلاح المهنة المحاسبة وذلك بصدور العديد من النصوص القانونية أهمها القانون رقم 10-01 وكذا إصدار مجموعة من معايير التدقيق الوطنية، وهو ما قد يشكل فرصة هامة وضرورية لتطور مهنة المحاسبة في الجزائر وتأهيلها لمواجهة المشاكل المحاسبية المعاصرة.

الدراسة الثالثة: فيروز خويلدات، واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه، الطور الثالث (ل. م د)، تخصص دراسات مالية واقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بحث غير منشور، 2014/ 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع مهنة المحاسبة في الجزائر من أجل معرفة المشاكل والتحديات التي تواجهها ومحاولة وضع تصور متكامل لسبل تطوير مهنة المحاسبة ضمن إطار عملية الإصلاح المحاسبي، وذلك من خلال الإجابة على إشكالية أساسية تتمحور حول مدى استجابة مهنة المحاسبة لعملية إصلاح وإعادة تنظيم المهنة في الجزائر.

ومن أجل تحقيق ذلك تم إجراء دراسة ميدانية تم خلالها توزيع 80 استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين المهتمين بالمهنة، ومن خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى أن هناك عالقة ذات دلالة إحصائية بني تطوير مهنة المحاسبة وعملية إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر، حيث تبرز الأهمية المعنوية لتنظيم مهنة المحاسبة مقارنة بالأهمية غير المعنوية لدور الهيئات المحاسبية المهنية؛ والتأثير المعنوي السلبي للأداء العلمي والمهني للمحاسبين على تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر.

الدراسة الرابعة:

براق مُحَّد، قمان عمر، مداخلة بعنوان أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية بالتعاون مع: مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي29 و30نوفمبر 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح أثر الإصلاحات المحاسبية في الجزائر، المتمثلة أساسا في تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRSمن خلال النظام المحاسبي المالي SCFالذي يأخذ بعين الاعتبار محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، على هيكلة المنظمات المهنية خاصة منها المرتبطة بصورة مباشرة بمهنة المحاسبة بما يتوافق ومتطلبات هذه الإصلاحات، من خلال المساهمة في الإشراف والمتابعة والمراقبة لتجسيد أسس وقواعد الإطار الخاص بالنظام المحاسبي المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، لأجل الإجابة على احتياجات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين سواء الداخليين أو الخارجيين، وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه الإصلاحات والمتمثلة في عدم إشراك المنظمات المهنية في صياغة هذه الإصلاحات، لتصبح هذه الأخيرة – المنظمات المهنية – إحدى مخرجات

هذه الإصلاحات، وخلصت هذه الورقة إلى أنه من الضروري التعامل مع هذه المنظمات المهنية لما لها من أهمية في إطار استمرار هذه الإصلاحات كشريك في هذا الإصلاح المحاسبي.

الدراسة الخامسة:

سيد مُحَّد، الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد09، الجزائر، سبتمبر 2013.

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن قيام الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي من خلال إصدار القانون رقم /11 07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، هو خطوة مهمة وحتمية في ظل اتجاه الجزائر نحو الانفتاح والرغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةOMC ، حيث يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تسهيل فهم ومقارنة المعلومات المحاسبية وتوافقها مع المعلومة المنجزة وفق النظم المحاسبية العالمية، وذلك للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه المعلومة المالية حيث أصبحت المعلومة عن النقود أهم من النقود نفسها، فالنظام المحاسبي المبني على أسس واضحة والذي يستمد إطاره الفكري من المعايير المحاسبية الدولية هو نظام يسهل من عملية انتقال وفهم ومقارنة المعلومات، مما يمنح للمستثمرين معلومات كافية حول الوضعية المالية للمؤسسة داخل وخارج الوطن، إلا أن عملية الإصلاح كانت صعبة، بالنظر إلى أنها يجب أن تراعي متطلبات البيئة الجزائرية من جهة، وتتوافق مع المعايير الدولية من جهة أخرى.

الدراسة السادسة:

سليمة بن نعمة، أمين مخفي، واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، الجزائر، عدد أكتوبر 2017.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر في ظل القانون 10-01 وذلك من خلال تتبع أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المهنة، وبعرض محتوى مشروع القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وكذا بالتطرق إلى أهم الاختلافات بينه و بين القانون 91-08المؤرخ في 27أفريل 1991.

في الأخير نستنتج أن الحكومة الجزائرية قامت بإصلاح مهنة المحاسبة نظرا لوجود الكثير من المشاكل التي تواجه المهنة حيث تهدف الإصلاحات التي جاء بها القانون 10-01 إلى تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق بالجزائر وجعلها تتماشى مع المستجدات المعاصرة.

8. صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بهذه الدراسة تلقينا مجموعة من الصعوبات إلا أننا تمكنا من حل بعضها وتجاوز بعضها الآخر حتى نقدم بحثنا في أحسن صورة، و تتمثل هذه الصعوبات في:

- محدودية الوقت نتيجة عدم التوفيق بين الالتزامات المهنية والدراسة؛
- صعوبة الحصول على عينة الدراسة؛
- ضعف الوعي بأهمية الاستبيانات والبحث العلمي؛
- قلة المصادر والمراجع؛
- صعوبة البحث عن المراجع من المواقع الإلكترونية بسبب ضعف شبكة الأنترنت؛
- نقص الدراسات السابقة المتوفرة حول الموضوع.

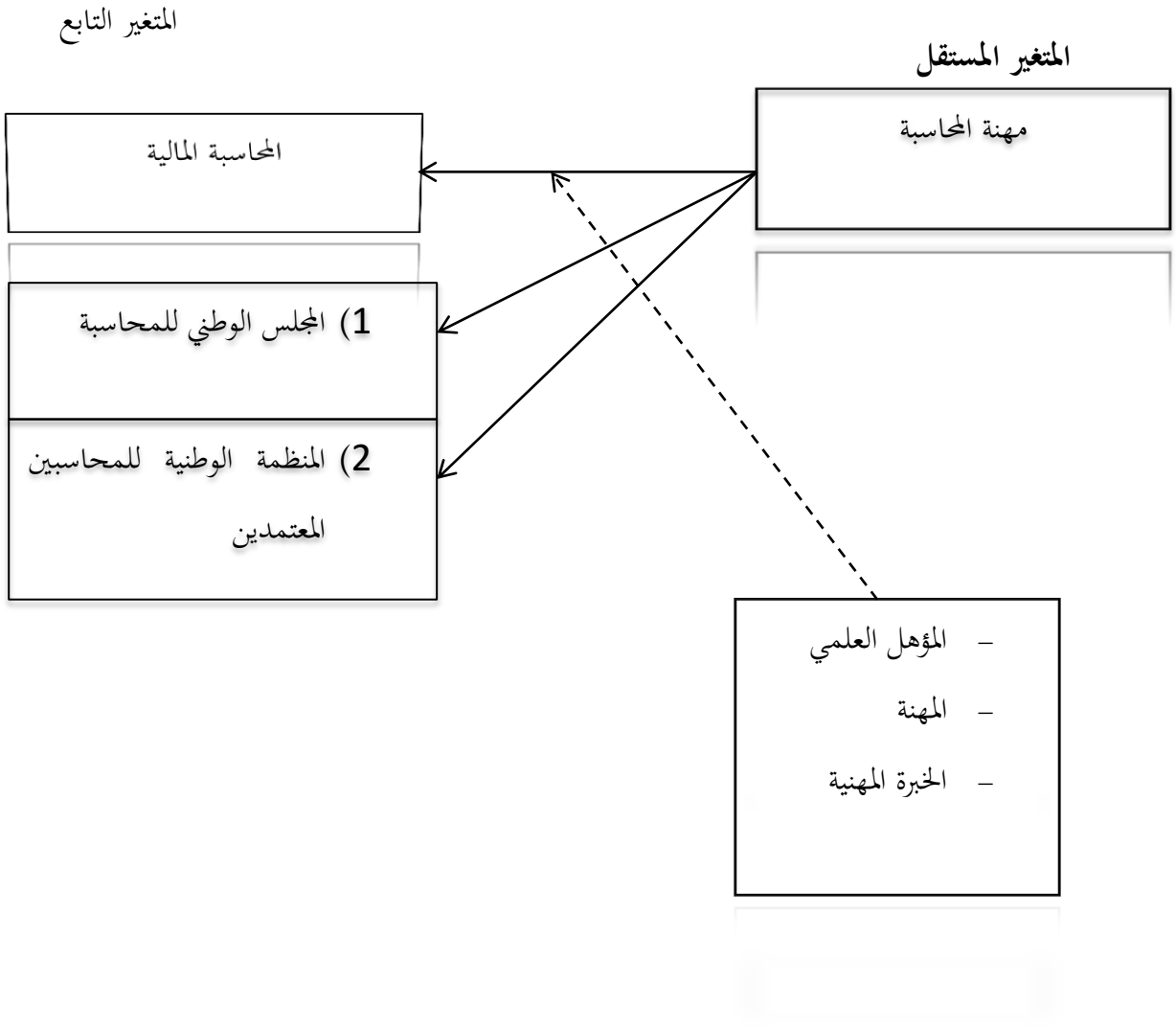
9. هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة إشكاليتها واختبار فرضياتها، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة وذلك من خلال عرض التطور التاريخي لمهنة المحاسبة، وتنظيم مهنة المحاسبة، أما الفصل الثاني فقد خصص لعرض ومناقشة ما يخص الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة، أما الفصل الثالث فقد تناول دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولاية المدية وذلك من خلال عرض إجراءات الدراسة والأدوات المستخدمة، بالإضافة إلى عرض وتحليل بيانات الدراسة وتحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة، وفي الختام ومن خلال خاتمة حاولنا تقديم بعض التوصيات والآفاق للبحث على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها.

10. نموذج الدراسة:

صمم نموذج الدراسة الموضح في الشكل الموالي ليوضح أبعادها ولتحقيق أهدافها وتوجهاتها الأساسية، كما أن النموذج يوضح علاقات التأثير لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، بغرض الإجابة على الإشكالية المعروضة.

الشكل رقم1 : نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى الأبعاد والمتغيرات في الدراسة

لقد تم التطرق حسب نموذج الدراسة إلى متغيرين أساسيين وهما كل من:

- مهنة المحاسبة وتمثل المتغير الرئيسي المستقل.
- المحاسبة المالية وتمثل المتغير التابع حيث تتضمن الهيئات المشرفة على ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر والمتمثلة في كل من المجلس الوطني للمحاسبة والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة في الجزائر

تمهيد:

عملت الجزائر جاهدا على تطوير تطوير وتحسين مهنة المحاسبة، وتجلى ذلك في إصدارها أولا للقانون 10-01 المنظم لمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي يعتبر المغير الجذري لتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، تبعها إصدار عدد معتبر من المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية المشتركة التي تشرح وتفسر وتكمل القانون 10-01.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل على المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التطور التاريخي لمهنة المحاسبة في الجزائر

المبحث الثاني: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

المبحث الأول: التطور التاريخي لمهنة المحاسبة في الجزائر

مرت مهنة المحاسبة بعدّة مراحل من مرحلة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال (من 1962 إلى 1969)

في السنوات الأولى للاستقلال عانت مهنة المحاسبة كغيرها من المؤسسات والتنظيمات فراغا كبيرا وبقيت المهنة تسير بنصوص وقوانين مستمدة من اتفاقية يافيان.[1]

ورثت الجزائر بعد الاستقلال المنظومة التشريعية الفرنسية، وتجنبا لحصول الفراغ في مختلف جوانب الحياة العامة اصدرت الحكومة القانون الاساسي 157بتاريخ 1962/12/31 والذي يمدد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية، واستمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في – المخطط المحاسبي العام (PCG) – وفي أواخر هذه الفترة بدأت الحكومة عمليات تأميمات واسعة في عدة قطاعات فكان لابد من ايجاد مرجعية محاسبية تترجم هذا التطور في الاقتصاد وخاصة التغيير في المفاهيم وطرق التسيير المترتبة عن التوجه الاقتصادي الجديد.[2]

تميز الاقتصاد في فترة ما بعد الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي مباشرة مع بقاء بعض المؤسسات ذات طابع خاص، وفي سنة 1965 بدا الإعداد لنظام مركزي أكثر وضوحا يعتمد على قطاع المحروقات، وفي هذه الفترة لم يكن للمهنة أي تأثير يذكر ويرجع هذا للتسيير الداخلي للمؤسسات للحفاظ على الأملاك العامة.

كان يتم يعيين مندوبي الحسابات في المؤسسات الاشتراكية بقرار من وزير المالية كلما نشأت مؤسسة وكانت المهام الموكلة إليهم غير محدودة ويشار إليها ضمن قانون الإنشاء.[3]

---

[1] قيدوش فيروز، التحديات المعاصرة لمهنة المحاسبة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص ومحاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، بحث غير منشور،2022- 2023، ص95.

[2] حورية طرباقو، سمية قرمولة، دور التعليم المحاسبي في تطوير مهنة المحاسبة بالجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، بحث غير منشور، 2019- 2020، ص26.

[3] فيروز خويلدات، واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث (ل. م د)، تخصص دراسات مالية واقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بحث غير منشور، 2014/ 2014، ص45.

المطلب الثاني: مرحلة تنظيم المهنة (من 1970 إلى 1990)

عرفت مهنة المحاسبة في الجزائر لأول مرة سنة1971 بموجب الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971والذي لم يتعلق إلا بمهنتي الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، أما بالنسبة لوظيفة محافظي الحسابات لدى المؤسسات العمومية فقد كانت مسندة إلى المفتشية العامة للمالية، حيث قام هذا الأمر بتأسيس المجلس الأعلى للمحاسبة تحت وصاية وزير المالية، وتمثلت مهامه في إعداد المخطط المحاسبي الوطني والسهر على تسيير مهام الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد، وبهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن منح الاعتمادات التي تسمح بممارسة هذه المهنة كانت من اختصاص المجلس الذي يرأسه ممثل وزير المالية.

ومع بداية التسعينات بدأ التفكير في إدخال إصلاحات وتعديلات على مهنة المحاسبة، إذا تم إصدار عدد النصوص المتتالية التي تهدف إلى تغطية النقص في الإطار التشريعي والقانوني من أجل تمكين المهنة من أداء الأدوار المنوطة بها، ويظهر ذلك من خلال إصدار القانون التنفيذي رقم 91- 08 المؤرخ في 27 افريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي يعتبر من أهم القوانين التي ارتكزت عليها مهنة المحاسبة خلال هذه المرحلة، كما تم خلال هذا القانون جمع الأسلاك المهنية الثلاث في هيئة واحدة مستقلة سميت بـ "المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين".[1]

ولقد مكن القانون10-01 من إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، في محاولة من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون رقم 91-08 المنظم لمهنة المحاسبة، حيث أصبح بموج هذا القانون:[2]

- منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية؛
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

[1] فيروز خويلدات، أعمر عزاوي، مبارك بوعلاق، واقع مهنة المحاسبة في الجزائر بين التحولات والتحديات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، الجزائر، 2015، ص60.

[2] فيروز خويلدات، أعمر عزاوي، مبارك بوعلاق، مرجع سبق ذكره، ص61.

وعليه فإن الإصلاحات المحاسبية الأخيرة قد أخذت من المنظمات المهنية كل الصلاحيات وجعلتها تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية، الأمر الذي يجعلها لا تتمتع بالاستقلالية الكاملة، والذي يمكن القول أنه يتناقض وما تنادي به المعايير الدولية.

المطلب الثالث: مرحلة تطور المهنة (من1991إلى 2010)

شهدت هذه المرحلة إلغاء الأمر رقم 71-82وتعويضه بالقانون رقم 91-08الصادر بتاريخ 27أفريل 1991المؤسس لثلاث مهن مستقلة للمحاسبة هي:[1]

- الخبير المحاسب .(expert-comptable).
- محافظ الحسابات(commissaire aux comptes).
- المحاسب المعتمد (comptable agrée).

وقد عرف المحاسب المعتمد بواسطة المادة رقم 23بأنه: المحاسب المحتر ف الذي يمارس باسمه الخاص وتحت مسؤوليته وبصفة عادية مهنة مسك وفتح وضبط ومراقبة محاسبات وحسابات المؤسسات والهيئات التي تطلب خدمته، وقد تمثلت مهام المحاسب المعتمد وفقا للقانون 91-08في:

- مهمة مسك المحاسبة واعداد القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب خدماته؛
- مهمة الخبرة القضائية؛
- مهمة الاستشارة الجبائية وكذا إعداد التصريحات الاجتماعية والإدارية التي تتعلق بأشغال المحاسبة؛
- مساعدة الزبون لدى الإدارات العمومية؛

أما بالنسبة للشهادات التي تمنح للشخص حق الحصول على الاعتماد لممارسة مهنة المحاسب المعتمد فقد تم تحديدها بواسطة المقرر الصادر من وزارة المالية بتاريخ 24مارس 1999المتضمن تحديد الشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تمنح الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، حيث حدد المقرر شروط الالتحاق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد كما يلي:

- الأشخاص الذين لهم الحق في التسجيل كمحافظي حسابات؛
- الحائزون على الشهادات التالية مع إثبات خبرة مهنية مقدرة ب 10 :سنوات في الميداني المالي والمحاسبي منها 05سنوات على الأقل ابتداءا من تاريخ الحصول على الشهادة: شهادة عليا في الدراسات المحاسبية، شهادة مهنية كاملة في المحاسبة، بكالوريا تقني محاسبة، شهادة التحكم في المحاسبة، شهادة تقني

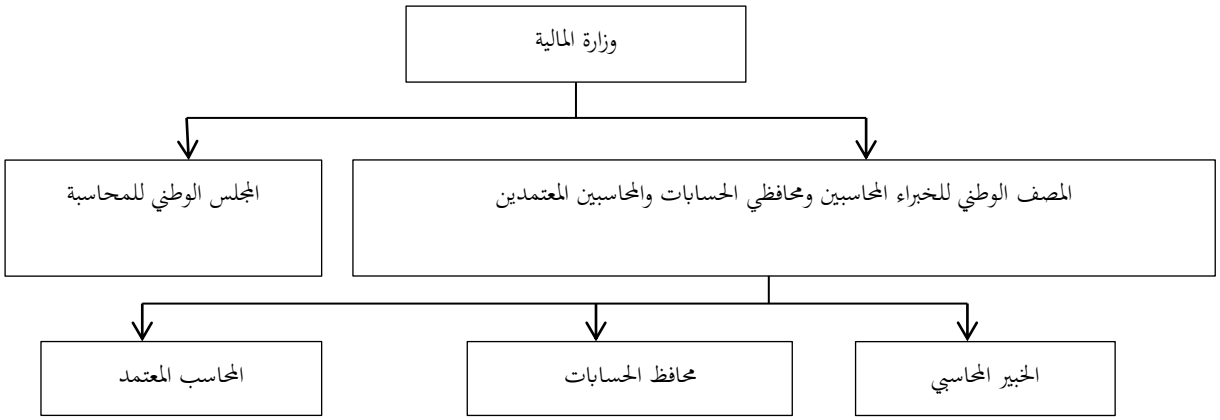
[1] محمد بوشوشة، قراءة في تنظيم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في إطار القانون 10- 01، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد11، العدد01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 2022، ص172- 173.

سام في المحاسبة، الجزء الأول من الامتحان الأولي في الخبرة المحاسبة، كما يجب عليهم إجراء تربص مهني مدته 06أشهر في مكتب محاسبة، ماعدا الذين قاموا بتدريب قانوني للحصول على شهادة مهنية في المحاسبة.

- أعوان الخزينة الحائزون على رتبة مفتش مركزي للخزينة مع إثبات خبرة مهنية ب 10 :سنوات كأمناء خزينة أو أعوان محاسبة لدى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مع إجراء تربص مهني مدته 06أشهر في مكتب محاسبة.

من ناحية الإشراف على تنظيم مهن المحاسبة يمكن توضيحه كما يلي:

الشكل رقم1– 1:الهيئات المشرفة على تنظيم مهن المحاسبة في إطار القانون رقم 91–08



المصدر: مُحَمَّد بوشوشة، قراءة في تنظيم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في إطار القانون 10– 01، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد11، العدد01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، 2022، ص173.

أصبحت جميع المهن خاضعة لسلطة واحدة متمثلة في: المصف الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين الذي تم إنشائه بواسطة المادة 05من القانون 91-08يتمتع بالشخصية المعنوية يجمع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب، محافظ حسابات، ومحاسب معتمد، ويديرها مجلس وطني منتخب مقره الجزائر العاصمة، تمتع المصف بصلاحيات واسعة في الإشراف على تنظيم مهن المحاسبة المستقلة وخاصة من حيث:[1]

- التسجيل، الإيقاف، والشطب لمحافظي الحسابات من جدول النقابة الوطنية؛
- تقديم يد المساعدة للسلطات العمومية في ميادين التقييس المحاسبي والطلب المهني والتسعير؛

[1] مُحَمَّد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص173- 174.

- إعداد ومراجعة قائمة المهنيين في المحاسبة ونشرها؛
- حماية المصالح المادية والمعنوية لأعضاء النقابة؛
- تمثيل النقابة كهيأة معنوية في الأعمال المدنية وتسيير الأملاك العقارية للنقابة وتمثيل النقابة أمام العدالة؛
- تسوية النزاعات المهنية بين أعضاء النقابة، وعرضها على غرفة المصالحة والانضباط والتحكيم؛
- السهر على احترام المهنيين الأحكام التشريعية واحترام القرارات القانونية التي يتخذها المؤتمر الوطني؛
- الإشراف على التكوين النظري والتطبيقي والتكوين المتواصل للمهنيين والمساهمة في البحث العلمي.

تمتع المصف الوطني بسلطات واسعة في تنظيم مهن المحاسبة المستقلة من حيث: التكوين، الاعتماد، مراقبة النوعية، والفصل في النزاعات والانضباط والتحكيم في مقابل عدم تدخل السلطة العمومية في الإشراف حيث كان مستقال استقلالية تامة عن السلطة العمومية، بواسطة المجلس الوطني الذي يسيره المهنيون المعتمدون في مقابل تواضع مهام المجلس الوطني للمحاسبة التي كانت مهام استشارية فقط دون التدخل في تنظيم والإشراف على شؤون مهن المحاسبة المستقلة، حيث أشرف المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين على تنظيم المهنة من 1991إلى غاية،2010أين تمحله وفقا لمحضر الحل رقم 50MF/CH/11 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 2011/03/23، وذلك بعد صدور القانون رقم 10-01.

المطلب الرابع: مرحلة إطلاح المهنة (من 2011 إلى يومنا هذا)

بعد الإصلاح المحاسبي الذي باشرته الجزائر بتقسيم الهيئة المكلفة بتسيير وتنظيم الممارسين للمهنة وإعادة الكثير من الإصلاحيات لوزارة المالية، التي كانت قد فقدتها بعد صدور القانون 91-08، ويصدر القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهنة المحاسبة، كما نصت المادة الرابعة من القانون بإعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة والذي يكون تحت سلطة وزير المالية وتنص المادة الخامسة من القانون على إنشاء خمس لجنان متساوية الأعضاء؛

وضع هذا القانون في المواد (من 1 إلى 84) الفصل بين المهن الثلاثة منظمات مهنية مع تحديد مع كل منظمة، تحديد كيفية إعداد التقرير وأنواعه وإبداء الرأي (مادة 25)، تحديد تشكيل شركات الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات والمحاسبة (من المادة 46 إلى 58)، حدد حالات التنافي من المادة 64 لتحقيق ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد بكل استقلالية فكرية وأخلاقية يعتبر متنافيا مع هذه المهن في مفهوم هذا القانون.

"يعد ممارسا غير شرعي لمهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد كل شخص غير في الجدول أو تم توقيف مؤقت لتسجيله أو تطلبه من الجدول والذي يمارس أو يواصل في أداء العمليات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون".

ويعد كذلك ممارسا غير شرعي لمهنة الخير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتد كل من ينتحل إحدى هذه الصفات أو تسميات شركة خبرة في المحاسبة، أو شركة محافظة الحسابات، أو شركة محاسبة، أو أية صفة أخرى ترمي إلى خلق تشابه أو خلط مع هذه الصفات والتسميات.[1]

وبعد ذلك أصدر المشرع مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تشرح وتدعم محتوى القانون 01-10 تتمثل فيما يلي: [2]

- المرسوم التنفيذي رقم 11 - 24 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وقواعد سيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11- 25 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة الوطني الخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة للفرقة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11 - 28 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم الإنتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني الخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11- 29 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم.

[1] عبد العالي فارس، قادري إسلام، أثر البيئة القانونية والإقتصادية على تنظيم مهنة المحاسبة (2022- 2023)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بحث غير منشور،2022- 2023، ص32- 33.

[2] عبد العالي فارس، قادري إسلام، مرجع سبق ذكره، ص33- 34.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وفي إطار الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرًا بسبب التوجه نحو اقتصاد السوق وتبني المعايير المحاسبية الدولية لم يقتصر الأمر على إصلاح النظام المحاسبي، إنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، خصوصا بعد المشاكل التي عرفتها المهنة، والتي يمكن إرجاعها إلى عدّة أسباب أهمها:

1. **ضعف تأهيل المهنيين:** تعاني المهنة المحاسبية من غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد، وكذلك تعده للعمل وفقا للتطبيقات الدولية المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية.[1]
2. **الضغوط التنافسية:** تعاني المهنة المحاسبية الجزائرية من محاولات دخول خبرات محاسبية أجنبية للسوق الجزائرية عن طريق مكاتب خبرة محاسبية عالمية لا يمكن للمحاسبين ولا الخبراء ولا محافظي الحسابات الجزائريين منافستهم بإمكانيتهم المتواضعة.
3. **عدم استجابة التنظيم:** تعاني المهنة من قصور المنظمة المهنية في أداء المهام المنوطة بها، وغيابها عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح، نتيجة لضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة الجزائرية وهذا ناتج من عدّة أسباب لعل أهمها سوء العلاقة بينها وبين المجلس الوطني للمحاسبة، وكذا افتقادها لهياكل مهنية قوية، بالإضافة إلى الغياب شبه الكلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم مثل IFAC وIASB.[2]

وفي ظل هذا الوضع المتردي تقرر إصلاح المهنة المحاسبية وذلك بصدور العديد من النصوص القانونية، ولعل أهمها القانون رقم 10-01 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث قررت الحكومة بموجب هذا القانون إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وكذا تحديث الإطار العام للمجلس الوطني

[1] علاء بوقفة، إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر: مجلة اقتصاديات النقود والتمويل (JMFE)، المجلد01، العدد01، الجزائر، 2020، ص71.
[2] فيروز خويلدات، أعمر عزاوي، مبارك بوعلاق، مرجع سبق ذكره، ص60- 61.

للمحاسبة، وإعادة هيكلة المنظمة المهنية، من خلال تفكيك "المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين" إلى ثلاث هيئات مهنية ونقل صلاحيته إلى وزارة المالية. [1]

لقد مكن هذا القانون من إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، في محاولة من وزارة المالية الاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون 91-08 المنظم لمهنة المحاسبة، حيث أصبح بموجب هذا القانون: [2]

- منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية؛
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مخلصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

وعليه فإن الإصلاحات المحاسبية الأخيرة قد أخذت من المنظمات المهنية كل الصلاحيات وجعلتها تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية الأمر الذي يجعلها تتمتع بالاستقلالية الكاملة والذي يمكن القول أنه يتناقض وما تنادي به المعايير الدولية. [3]

الجدول رقم 1- 1: أهم الفروق بين القانون 91-08 والقانون 10-01 المنظم لمهنة المحاسبة

الإصلاحات/ القانون	القانون 91- 08	القانون 10- 01
الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة	- المجلس الوطني للمحاسبة. - المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين. - مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة.	- تحديث الإطار العام لعمل المجلس الوطني للمحاسبة وجعله تحت سلطة وزارة المالية. - تفكيك المنظمة إلى ثلاث منظمات مهنية (المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين)

[1] فيروز خويلدات، أعمر عزاوي، مبارك بوعلاق، مرجع سبق ذكره، ص61.
[2] فيروز خويلدات، أعمر عزاوي، مبارك بوعلاق، مرجع سبق ذكره، ص61.
[3] فيروز خويلدات، أعمر عزاوي، مبارك بوعلاق، مرجع سبق ذكره، ص61.

التكوين والتربص	يقوم المترشح بتربص مهني فقط في مكتب للمهنة عند خبير محاسبي أو محافظ الحسابات لمدة سنتين، يقدم خلالها ثمانية تقارير ويحصل في الأخير على شهادة نهاية التربص	بعد إجراء مسابقة للمترشحين الحائزين على شهادة جامعية في الاختصاص، يحصل المترشح على تكوين نظري في إحدى المعاهد المختصة والمعتمدة، ثم تربص مهني عند مكتب للمهنة معتمدة لمدة سنتين يعد خلالها تقرير في كل سداسي ليحصل في الأخير على شهادة نهاية التربص.
منح الإعتماد	يقدم المتربص طلب لأخذ الاعتماد للمصف الوطني بدون أي امتحان، ويقوم بالقسم أمام المجلس القضائي المختص إقليميا بالعبارة المذكورة في القانون.	تودع طلبات الاعتماد لدى المجلس الوطني للمحاسبة، تفصل لجنة الاعتماد بعد دراسة ملفات الطالبين وتحرر محضر بذلك يتم إمضاؤه من طرف الوزير المكلف بالمالية.
التسجيل	يتم تسجيل المتربصين والمحاسبين الجدد المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بتقديم طلب بذلك.	لا يمكن التسجيل في جداول الهيئات مالم يعتمد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية، أما المتربصين فلا يعتبرون أعضاء في هذه الهيئات.
مراقبة التوعية	يقوم المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالتأكد من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها.	تحولت مهمة مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى لجنة مراقبة النوعية على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة.

المصدر: عبد العالي فارس، قادري إسلام، أثر البيئة القانونية والإقتصادية على تنظيم مهنة المحاسبة (2022– 2023)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022– 2023، ص35.

المبحث الثاني: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

خضعت مهنة المحاسبة في الجزائر إلى تنظيمين تنظيم مهنة المحاسبة قبل الإصلاح المحاسبي وتنظيمها بعد الإصلاح المحاسبي الذي طبق بفعل عدّة أسباب دفعة الدولة الجزائرية إلى الإصلاح المحاسبي إلا أنه لا يخلو من الانتقادات بسبب جملة من النقائص.

كل ما سبق يتم عرضه في المطالب التالية:

المطلب الأول: تنظيم مهنة المحاسبة قبل الإصلاح المحاسبي

تشترط التشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة قبل الإصلاحات أن يسجل المتربص الجديد في المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ثم يبحث عن مكتب للمهنة عند محافظ حسابات، وعند قبوله يملأ استمارة القبول ويعيدها إلى المصف ويتربص عنده سنتين، وعلى المترشح أن يقدم كل ثلاثة أشهر تقريرا في ميدان المحاسبة والمالية والتجارة والضرائب وغيرها وكلما انتهى من إكمال تقرير تحت إشراف وتأطير الخبير المحاسبي أو محافظ الحسابات، فيقدمها للمصف الوطني الجهوي الذي سجل فيه وبعد الانتهاء من التربص يحرر محافظ الحسابات للمترشح شهادة إنهاء التربص، ويقوم باجتياز امتحان المراقبة عند محافظ حسابات آخر حول التقارير الثمان التي قدمها؛ ويقدم له شهادة المراقبة attestation de contrôle de stage، وفي الأخير يقدم ملف إنهاء التربص للمصف الوطني ليقدم له شهادة إنهاء التربص attestation de fin de stage،ثم يقدم طلب لأخذ الاعتماد بدون أي امتحان، ويقوم بالقسم أمام المجلس القضائي المختص إقليميا بالعبارة المذكورة في القانون.[1]

وينص القانون 91-08على ضرورة توفر مجموعة من المعايير في الأشخاص الراغبين في ممارسة مهنة المحاسبة، حيث لا يمكن منح الاعتماد لصاحبه إلا بتوافر الشروط التالية:[2]

1. **بالنسبة للخبير المحاسب:**

لممارسة مهنة الخبير المحاسب يجب أن تتوفر في الشخص بالإضافة للشروط المنصوص عليها في المادة 06 من القانون 91-08 ما يلي:

- الحصول على شهادة الليسانس أو ما يعادلها في المالية و المحاسبة حسب النظام القديم أو المحاسبة حسب النظام الجديد؛
- القيام بتربص مهني مدته سنتين لدى أحد الخبراء المسجلين في جدول المنظمة؛

[1] سليمة بن نعمة، أمين مخفي، واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، الجزائر، عدد أكتوبر 2017، ص158.

[2] سليمة بن نعمة، أمين مخفي، مرجع سبق ذكره، ص158- 159.

- أن يتحصل على شهادة نهاية التربص التي تخوله الحق في دخول الامتحان النهائي الذي تنظمه جامعة الجزائر؛

2. بالنسبة لمحافظ الحسابات:

- الحصول على شهادة خبير محاسب؛
- أو أن يكون المرشح حائز على إحدى شهادات التعليم العالي إضافة لإحدى الشهادات المهنية المذكورة في المادة 03 من المقرر الصادر في 24 مارس 1999، مع إثبات:
  - إما تدريب مهني كخبير محاسب مدته سنتين يتوج بشهادة نهاية التدريب القانوني؛
  - وإما إثبات خبرة قدرها (10) سنوات في الميدان المحاسبي والمالي ومتابعة تدريب مهني مدته (06) أشهر.

3. بالنسبة للمحاسب المعتمد:

- التسجيل في جدول المنظمة كخبير محاسب أو محافظ حسابات حسب نص المادة رقم 03 من المقرر الصادر في 24 مارس1999؛
- حيازة إحدى الشهادات المهنية المنصوص عليها في المادة 04 من المقرر الصادر في 24 مارس 1999 مع إثبات:
  - تدريب مهني لمدة سنتين في مكتب خبير محاسب مع شهادة نهاية التربص (AFS)؛
  - أو خبرة عشر سنوات في الميدانين المحاسبي و المالي، مع تدريب لمدة 06 أشهر.

المطلب الثاني: أسباب إصلاح مهنة المحاسبة وأفاق تطويرها

أولا: أسباب إصلاح مهنة المحاسبة

يعتبر القانون رقم: 25-75 الصادر في تاريخ 29 أفريل 1975 الذي يحمل تطبيق النظام المحاسبي السابق (PCN)، غير مواكب للتطورات التي تطمح إليها الجزائر حاليا، خاصة فيما يتعل بالإندماج الاقتصادي مع العالم الخارجي، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:[1]

1. تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع الممارسات العالمية، وفق ركيزة ومرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛

[1] ياسمين لعلايبية، مطبوعة في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، مستوى سنة أولى ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالي والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2019/ 2020، ص14.

2. التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
3. التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني قواعد أكثر وضوحا؛
4. توافر النظام المحاسبي الجديد على الإجابات الملائمة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية؛
5. محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تمويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من المشاكل في اختلاف النظم المحاسبية.

كما إن استقراء واقع وتوجهات السلطات الجزائرية لإصلاح مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر يجد أنها ارتبطت بأسباب خارجية التي دفعت الجزائر إلى إحداث إصلاحات على مهنة المحاسبة والتدقيق، نجد:[1]

- انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية، من خلال شركات العابرة للقارات، وكذا انفتاح أسواق المال على المستوى الدولي؛
- توسع مظاهر تحرير الخدمات فيما يتعلق بمهنة المحاسبة والتدقيق التي أوجدتها منظمة التجارة العالمية، خاصة من خلال المادتين السادسة والسابعة المتعلقة بالخدمات؛
- توسع تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) من قبل العديد من البلدان، والتي يقوم بإصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؛
- قبول تطبيق معايير التدقيق الدولية (ISA) التي يقوم بإصدارها الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- ضغط المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الأنكتاد التابعة للهيئة الأمم المتحدة، وكذا البنك الدولي؛
- ظهور التكتلات الاقتصادية واعتمادها مخرجات المرجعيات المحاسبية الدولية كما هو الحال بالنسبة إلى هو الاتحاد الأوربي، وكذا بعض التكتلات الاقتصادية في إفريقيا وآسيا؛
- ظهور إصلاح محاسبة الدولة في كثير من البلدان المتقدمة كفرنسا وألمانيا، وكذا الدول النامية كما الشأن مثلا في تونس والمغرب، بما يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)؛
- تغير واقع النهج الاقتصادي في الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق الحر؛

[1] سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية، المجلة الرياضية للأعمال الاقتصادية، المجلد05، العدد01، الجزائر، 01 جانفي 2019، ص113-114.

- محاولة توحيد الممارسة المحاسبية من قبل المؤسسات العاملة في الجزائر، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي جاء يستجيب لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)؛
- في ظل هذا التغير، ظهر جليا عدم قدرة المخطط الوطني للمحاسبة الاستجابة لظروف المستحدثة، وعدم قدرته على التأقلم مع مقتضيات معايير المحاسبة الدولية؛
- السعي نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي من متطلباتها مسك محاسبة واضحة المعالم، كتلك التي يقدمها مجلس معايير المحاسبة الدولية؛ الاتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر والإتحادات الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي وإعلان NEPAD؛
- وجود إرادة سياسية لجعل مهنة المحاسبة تستجيب لواقع المعمول به على الصعيد الدولي، وتبني مخرجات المرجعيات المحاسبية الدولية لجعل المحاسبة والتدقيق تتسم بالمصداقية والشفافية، كمحاولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية؛
- محاولة توسيع القدرات التمويلية من خلال الولوج إلى أسواق المال الدولية، وهذا ما يفرض تبني معايير محاسبية شفافة كتلك التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- محاولة إيجاد منظمات وهيئات محاسبية قادرة على الانضمام إلى المنظمات المحاسبية الدولية كمجلس معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- العمل على تطوير مهنة التدقيق في الجزائر من أجل مواجهة المنافسة التي تفرضها مبادئ تحرير الخدمات الخارجية من قبل الشركات المحاسبة والتدقيق في الدول المتقدمة.

ثانيا: آفاق تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر

سعت الجزائر إلى تطوير مهنة المحاسبة وذلك بغية الوصول إلى عدّة أهداف وهي: [1]

- التكفل بحاجات المستثمرين، الحاليين والمرتقبين، وتوفير معلومات مالية حول المؤسسات تمتاز بالتناسق وبقابلية الفهم والمقارنة، تستخدم لاتخاذ القرار؛
- تمكين الكيانات الصغيرة من مسك محاسبة مبسطة؛
- توجيه قواعد العمل المحاسبي المتعلقة بتسجيل العمليات وتقييمها وإعداد الكشوف المالية، الأمر الذي سوف يُقلل من خطر التلاعب، بقصد أو عن غير قصد، بتلك القواعد ويبسط مراجعة الحسابات؛

[1] ياسين بن حمزة، متطلبات تطوير مهنة المحاسبة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد04، العدد 02، الجزائر، 2021، ص367.

- تحقيق التقارب بين الممارسات المحلية والعالمية، الأمر الذي سوف يمكن المحاسبة من العمل وفقا لإطار تصوري ومبادئ أكثر تلاؤما مع الاقتصاد الحديث، ويساعد على تقديم معلومة مفصلة.

المطلب الثالث: تنظيم مهنة المحاسبة بعد الإصلاح المحاسبي

تم إنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبيين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة للوطنية للمحاسبين المعتمدين بموجب المادة 14 من قانون 10-01 ويتمتع كل منها بالشخصية المعنوية، ويضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد حسب الشروط، التي يحددها القانون ويتم تسيير كل هذه الهيئات كمجلس وطني ينتخبه مهنيون، ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تعريف كل تنظيم كما يلي:

1. المصف الوطني للخبراء المحاسبين:

هو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب؛

2. الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:

هو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ الحسابات؛

3. المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:

هو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والمؤهلين لممارسة مهنة المحاسب المعتمد.[1]

مكّن وسمح النظام المحاسبي المالي من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، حول الوضعية المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها.[2]

[1] مشري سمية، آثار التكامل بين التأهيل الأكاديمي والممارسة المهنية على جودة المحاسبة، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبية وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بحث غير منشور،2018/ 2019، ص12.

[2] آيت محمّد مراد، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010- 2013، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، بحث غير منشور، 2013- 2014، ص259.

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لعملية إصلاح مهنة المحاسبة والتحديات التي تواجهها

أولا: الانتقادات الموجهة لعملية إصلاح مهنة المحاسبة

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 07 -11 بتاريخ 25 نوفمبر2007 يعتبر خطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبية الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة، وذلك لعدة أسباب، نذكر منها ما يلي:[1]

1. ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام:

فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، وفي اعتقادنا، يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية.

2. غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة:

التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة ،مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

3. عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى:

فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط. كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصرا هامشيا، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

[1] سيد محمد، الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد09، الجزائر، سبتمبر 2013، ص221- 222- 223.

4. صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:

إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.

5. غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية:

فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.

6. بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين:

فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته.

ثانيا: التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة

سعت الجزائر انطلاقا من تبنيها النظام المحاسبي المالي إلى خلق توافق وانسجام بين البيئة الدولية والبيئة الجزائرية، إلا أن خطوة التوافق هذه قد لا تكون كافية من الناحية التطبيقية ولما لها من آثار غير إيجابية للتحديات التالية:

- النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والتي وضعت على مقاس وخصائص اقتصاد الدول المتقدمة، والتي تختلف كثيرا عن خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
- عدم وجود سوق مالي نشط، إذ يرتبط الإفصاح بالدرجة الأولى بالشركات المدرجة في البورصة، فهذه الشركات لها محفزات تجعلها تجتهد لتقديم كل المعلومات التي ترى فيها فائدة، وتتمثل هذه المحفزات في رغبة الشركات في جذب المستثمرين ورفع حجم التداول على أسهمها، وهذا الأمر غير متوفر في الجزائر؛
- سيطرة المصارف العمومية على خارطة القطاع المصرفي وضعف أدائها مما ال يتلاءم مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية؛

- البيئة الثقافية الجزائرية تختلف كثيرا عن البيئة الثقافية التي أعدت المعايير المحاسبية الدولية لأجلها، خصوصا في ما تعلق بالربا والمعاملات المالية؛ [1]
- عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانونه و تكوين الأساتذة والمؤطرين؛
- صعوبة استخرج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي؛
- انعدم المراجع حيث أن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره؛
- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام: فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، وفي اعتقادنا، يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية؛
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة :التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا. وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر؛
- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى: فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 93% من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصرا هامشيا (Résiduel)فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي؛
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية، إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة

[1] سارة حدة بودربالة، فاطمة الزهراء سكر، تحديات العولمة المحاسبية في الجزائر، مداخلة من الملتقى الوطني تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر: المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 25-26 فيفري 2020، ص81.

المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية؛

- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها[1].

[1] عريوة محاد، زغبة طلال، قانة حسين، تحديات ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مداخلة من الملتقى من الملتقى الوطني تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر: المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 25-26 فيفري 2020، ص631.

خلاصة الفصل:

قامت الجزائر بخطوة مهمة وضرورية بإصلاح النظام المحاسبي، فقد كان لزاما تلبية متطلبات وخصائص البيئة لجزائرية في إعداد النظام المحاسبي، فالمحاسبة علم ذو طابع اجتماعي يتأثر ببيئته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإصلاح المحاسبي يجب أن يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة في البورصات العالمية، مما يسهل للجزائر من تفعيل سياستها المتجهة نحو الانفتاح والرغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية.

الفصل الثاني:

الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر

تمهيد:

تعتبر مهنة المحاسبة من المهن الأساسية والقانونية المساهمة في تقديم الخدمات في الجزائر، ويتم تنظيم ممارسة مهنة المحاسبة بالإعتماد على المجلس الوطني للمحاسبة والمنظمة الوطنية للمحاسبة للمحاسبين المعتمدين من خلال القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، هذا القانون يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهنة المحاسبة ما يميزه هو التغيير في الهيكل المؤسسي للمهنة في الجزائر.

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المجلس الوطني للمحاسبة

المبحث الثاني: المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

المبحث الأول: المجلس الوطني للمحاسبة

نظرا للنقائص في النصوص التي تسير بها المنظمة، قررت السلطات العمومية إعادة النظر في الإطار التشريعي الحالي من أجل إصلاح وترقية مهنة المحاسبة في الجزائر.

المطلب الأول: إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة في ظل الإصلاح المحاسبي

أدت الإصلاحات المحاسبية التي عكفت الجزائر عليها خاصة منها التي حدثت في العشرية الأخيرة، والمتمثلة في الأساس في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يتوافق ومتطلبات المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح في التقارير المالية والمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، إلى إحداث تغييرات جذرية على طبيعة المنظمات المهنية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة حيث ظهرت هيكلة جديدة لها، وفيما يلي أهم هذه التغيرات:[1]

1. الهيكلة (التشكيلة) الجديدة للمجلس الوطني للمحاسبة:

يوضع المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية.

ويرأسه المكلف بالمالية أو ممثله.

ويتشكل من:[2]

- ممثل الوزير المالية المكلف بالطاقة.
- ممثل الوزير المكلف بالإحصاء.
- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية.
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة.
- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي.
- ممثل الوزير بالمكلف بالتكوين المهني.
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة.
- رئيس المفتشية العامة للمالية.
- المدير العام للضرائب.

[1] براق محمد، قمان عمر، مداخلة بعنوان أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية بالتعاون مع: مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي29 و30نوفمبر 2011، ص10.

[2] المادة 2، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص4.

- المدير المكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية.
- ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر.
- ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة.
- ممثل برتبة مدير عن لجنة المحاسبة.
- ثلاثة (3) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين.
- ثلاثة (3) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- ثلاثة (3) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- ثلاثة (3) أشخاص يتم اختيارهم لكفاءاتهم في المجال المحاسبي والمالي.

يعين أعضاء المجلس بقرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة (6) سنوات بناء على اقتراح من الوزراء ومسؤولي الهيئات المذكورة في المادة 2 أعلاه.

تجدد تشكيلة المجلس بالثلث (3/1) كل سنيتين (2).

وفي حالة انقطاع عهدة أحد الأعضاء، يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها.

ويستخلفه العضو الجديد حتى نهاية العهدة.[1]

يمكن المجلس أن يستعين بأي شخص من شأنه أن يساعد في أشغاله بحكم مؤهلاته، لا سيما في المجال المحاسبي والمالي والاقتصادي والقانوني.[2]

2. المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:

تضمنت التعديلات الجديدة في مهنة المحاسبة في إطار الإصلاح المحاسبي ثلاث مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني محاسبة، وتحت رعاية وزارة المالية، وتعنى هذه المجالس بتنظيم المهن المتعلقة بها من أجل التحكم فيها بشكل يتناسب مع التغيرات في مهنة المحاسبة والمراجعة التي تبنتها الجزائر.

[1] المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص4.

[2] المادة 4، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص5.

أ. المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين:

يتشكل المجلس من تسعة (9) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

يوزع أعضاء المجلس طبقا للكيفيات المحددة في المادة 11 من المرسوم التنفيذي 11-25.

يعين ثلاثة (3) أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح رئيس المجلس الوطني للخبراء المحاسبين.

ينسق المجلس نشاطاته مع الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم بهذا الصدد بتعيين ممثله لدى هذا المجلس.[1]

يكلف المجلس بخصوص ما يأتي:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموابلية
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- الإنخراط في كل منظمة جهوية أو دولي تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.
- تمثيل المصف الوطني للخبراء المحاسبين لدى المنظمات الدولية المماثلة.
- إعداد النظام الداخلي للمصف الوطني للخبراء المحاسبين.[2]

يقوم الرئيس بتمثيل المجلس في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام العدالة.

ويضمن تنفيذ قرارات المجلس الوطني للمحاسبة والسير المنتظم للمجلس.

ويرسل لممثل الوزير المكلف بالمالية مشروع جدول الأعمال وكذا كل الوثائق المتعلقة به خمسة عشر (15) يوما قبل تاريخ انعقاد اجتماع المجلس.

---

[1] المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 11-25 لمؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص8.

[2] المادة 4، المرسوم التنفيذي رقم 11-25 لمؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص8.

وفي حالة غياب الرئيس أو حدوث مانع له، يتولى مهامه عضو المجلس الذي له الأقدمية في المهنة.[1]

يقوم الأمين العام بتحرير محضر اجتماع المجلس الذي يوقعه رئيس الجلسة وممثل الوزير المكلف بالمالية.

تسجل القرارات الموصى بها في المحضر والمتضمنة أسماء الأعضاء الحاضرين أو ممثليهم في الاجتماع في سجل مداولات مرقم ومؤشر من طرف المجلس الوطني للمحاسبة.[2]

ب. المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:

يتشكل المجلس من (9) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

يوزع أعضاء المجلس طبقا للكفيات المحددة في المادة 11 من نفس الرسوم رقم 11-26.

يعين ثلاثة (3) أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

ينسق المجلس نشاطاته مع الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم لهذا الغرض بتعيين ممثله لدى هذا المجلس.[3]

يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي:[4]

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية.
- تحصيل الإشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- الإنخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.

---

[1] المادة5، المرسوم التنفيذي رقم 11-25 لمؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص8.

[2] المادة 6، المرسوم التنفيذي رقم 11-25 لمؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص8.

[3] المادة3، المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص11.

[4] المادة 4، المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص11.

- تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير.
- تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى المنظمات الدولية المماثلة.
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

ج. المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:

يتشكل المجلس من تسعة (9) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

يوزع أعضاء المجلس طبقا للكيفيات المحددة في المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 11-27.

ينسق المجلس نشاطاته مع الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم لهذا الغرض بتعيين ممثله لدى هذا المجلس.[1]

يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي:[2]

- إدارة وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية.
- تحصيل الإشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- ضمان تعميم ونشر وتوزيع نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- الإنخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.
- تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين الممعتمدين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير.
- تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لدى المنظمات الدولية المماثلة.
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

[1] المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص14.

[2] المادة 4، المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص14.

يعين أعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية لمصف الوطني لخبراء المحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

يتم إنهاء مهاهم فور تنصيب المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للحاسبين المعتمدين.[1]

عند تنصيب اللجنة، وبعد تسلم المهام والوثائق الإدارية لمختف الأصناف المهنية وتدوينها قانونا في محضر اجتماع، يعلن الرئيس عن حل المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين يعين عون أو عدّة أعوان تصفية لإجراء عمليات التصفية.

يتم إرسال تقارير التصفية إلى الوزير المكلف بالمالية.[2]

إن إتباع الجزائر خيار الإصلاح المحاسبي من خلال تبنيها المعايير المحاسبية الدولية، أثر بشكل كبير على المنظمات المهنية المرتبطة بصفة مباشرة بمهنة المحاسبة، الأمر الذي أدى إلى ظهور منظمات جديدة تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية والتي سبق وأشرنا إليها، وعليه بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى الهيكلة الجديدة للمنظمات المهنية في إطار الإصلاح المحاسبي من خلال الوصاية الممارسة عليها من طرف وزارة المالية، إلا أنه يعول بشكل كبير عليها في الإشراف والمتابعة والرقابة على تنفيذ وتجسيد هذا الإصلاح المحاسبي، الأمر الذي يعطي لها ثقل وأهمية في ظل تبني الجزائر خيار الإصلاح.[3]

[1] المادة4، الرسوم التنفيذي رقم 11-28 مؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة2011 يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحيتها، الجريدة الرسمية، العدد07، ص17.

[2] المادة5، الرسوم التنفيذي رقم 11-28 مؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة2011 يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحيتها، الجريدة الرسمية، العدد07، ص17.

[3] براق محمّد، قمان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثاني: مهام المجلس الوطني للمحاسبة

حدد القانون 10-01 الإطار العام للمهام الموكلة للمجلس الوطني للمحاسبة في منح الاعتمادات، وضع معايير للمحاسبة وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، ثم جاء المرسوم التنفيذي 21-24 ليفصل هذه المهام وذلك من خلال توليه مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، نشرح كل واحدة فيما يلي:[1]

1. **فيما يخص الاعتماد:**

- استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين
- والغرفة الوطنية محافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والفصل فيها؛
- تقييم صلاحيات إجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول؛
- إعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول؛
- استقبال كل الشكاوى التأديبية في حق المهنيين والفصل فيها؛
- استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من مختلف أصناف المهنيين وعرضها للموافقة.

2. **فيما يخص التقييس المحاسبي:**

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريسها؛
- تحقيق في كل الدراسات والتحاليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- المساهمة في تطوير أنظمة و برامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة؛
- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق؛
- متابعة تطور المنهاج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي.

3. **فيما يخص تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية:**

- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج لتكوين وتحسين مستوى المهنيين؛
- متابعة وضمان تحيين العناية المهنية؛
- مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين؛

[1] مداح إكرام، واقع وآفاق محافظ الحسابات من ناحية التكوين، مذكرة ماستر (ل م د)، بحث غير منشور، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 221-2022، ص52- 53- 54.

- تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة.

بالإضافة إلى ما سبق يمارس المجلس الوطني للمحاسبة، المهام التالية:[1]

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريسها؛
- تحقيق أو العمل على تحقيق كل الدراسات والتحاليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة؛
- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق.

المطلب الثالث: لجان المجلس الوطني للمحاسبة

حسب المادة 05 من القانون 10-01 تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان المتساوية الأعضاء الآتية:[2]

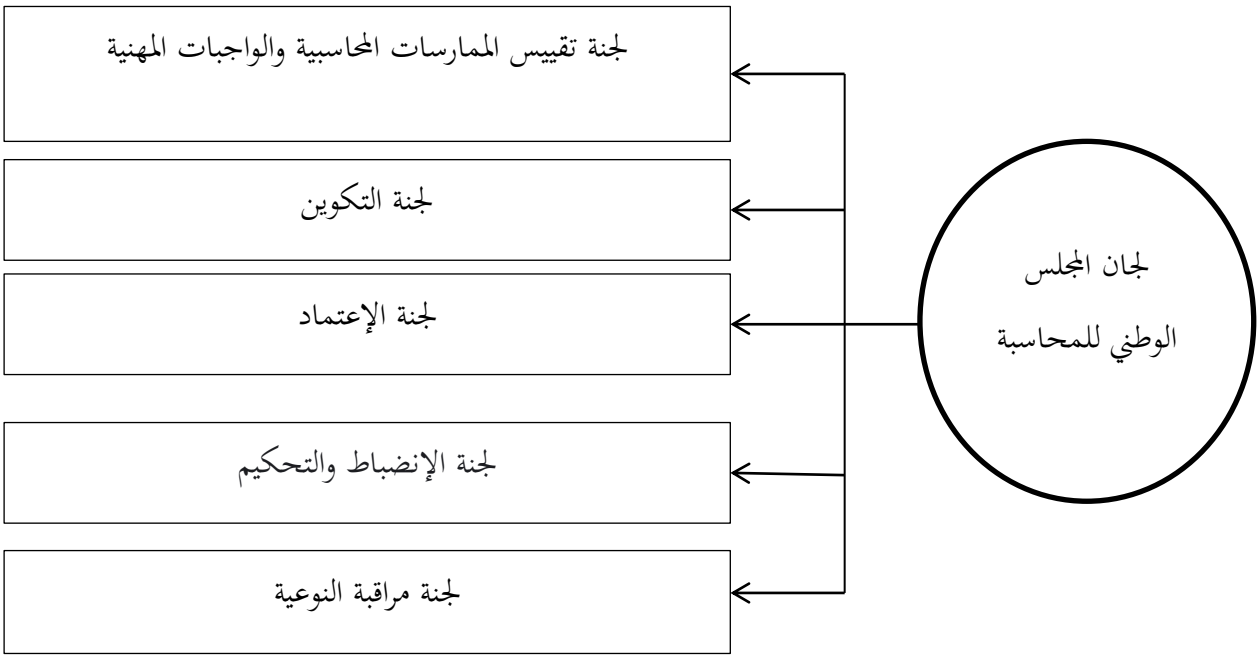
- لجنة الإعتماد؛
- لجنة التكوين؛
- لجنة الإنضباط والتحكيم؛
- لجنة مراقبة النوعية.

تحدد تشكيلة هذه اللجان وصلاحياتها عن طريق التنظيم.

[1] خليفاتي جمال، سلسلة محاضرات في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص محاسبة وتدقيق وطلبة السنة الثانية تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2022- 2023، ص76.

[2] المادة 5،قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد42، ص4-5.

الشكل رقم2– 1:لجان المجلس الوطني للمحاسبة



المصدر: لفكير نرجس، آيت محمد مراد، واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، جانفي 2024، ص50.

من خلال الشكل نرى أنه بعد تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة أصبح مكون من 05 لجان متساوية الأعضاء على عكس ما كان عليه سابقا سنة نشأته مكون من 03 فقط، نذكر هذه اللجان كالتالي:

1. لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية:

وفقا للمادة رقم 18 من القانون المرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، تتولى لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية، المهام التالية:[1]

- وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية؛
- تحضير مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للإلزام القانوني لمسك المحاسبة؛
- إنجاز كل الدراسات والتحاليل الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛

[1] المادة18، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص6.

- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
- ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة؛
- تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها، بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية.

2. لجنة الإعتماد:

حسب المادة رقم 19 من المرسوم التنفيذي11- 24 تتولى المهام التالية: [1]

- إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد؛
- تحديد معايير وسبل الالتحاق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ضمان تسيير طلبات الاعتماد؛
- تحضير ملفات الاعتماد؛
- ضمان متابعة ونشر جدول المهنيين المعتمدين.

3. لجنة التكوين:

تتولى المهام التالية حسب نص المادة رقم 20 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 هي: [2]

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين؛
- دراسة ملفات المشاركة في التربصات؛
- ضمان المتابعة الدائمة للتربصات؛
- توجيه المتربصين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة؛
- تسليم شهادات نهاية التربص؛
- تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛
- التعاون مع هياكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة؛

[1] المادة19، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص6.

[2] المادة20، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص6-7.

- المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين؛
- وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهنيي المحاسبة؛
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية ومؤتمرات وورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة والتدقيق.

4. لجنة الإنضباط والتحكيم:

حسب المادة رقم21 من المرسوم التنفيذي 11-24 تتولى المهام التالية: [1]

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة؛
- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية والتقنية والأخلاقية المرتكبة من المهنيين خلال تأدية مهامهم؛
- تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام في ميدان التحكيم والانضباط؛
- ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والزبائن؛
- ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين.

5. لجنة مراقبة النوعية:

تتولى هذه اللجنة المهام التالية وفق ما نصت عليه المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 ما يلي:[2]

- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات؛
- إبداء الآراء واقتراح مشتريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية؛
- ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهنيي المحاسبة؛
- إعداد معايير تتضمن كيفيات تنظيم المكاتب وتسييرها؛
- إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب؛
- ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات؛

[1] المادة21، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص7.

[2] المادة22، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص7.

- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية؛
- تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات ولتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات والزبائن.

كما يضم المجلس الوطني للمحاسبة 26 عضو يمثلون مختلف الهيئات التي لها علاقة بمجال المحاسبة وهي كالتالي:[1]

- يوضع تحت سلطة الوزير القائم بمهمة المالي ويرأسه الوزير القائم بمهمة المالية أو ممثله، كما يتكون من ممثل الوزير القائم بمهمة المالية في كل من مجال الطاقة، الإحصاء، التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصناعة، التجارة.
- يتكون من رئيس المفتشية العامة للضرائب، والمدير القائم بمهمة المعايرة المحاسبية، وممثل برتبة مدير بنك لكل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، بنك الجزائر ومجلس المحاسبة.
- ثلاث أعضاء منتخبين عن كل المنظمات المهنية الثلاثة: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

المطلب الرابع: تنظيم وتسيير المجلس الوطني للمحاسبة

يسير المجلس الوطني للمحاسبة من طرف:

- رئيس المجلس؛
- الأمانة العامة للمجلس.

ويتولى رئيس المجلس الوطني للمحاسبة المهام التالية:

- تمثيل المجلس لدى الهيئات الوطنية والدولية للتقييس المحاسبي والمهن المحاسبية؛
- إنجاز أو العمل على إنجاز كل الدراسات والتحاليل التي تهدف إلى التقييس المحاسبي.

أما الأمانة العامة للمجلس الوطني للمحاسبة فهي تكون تحت سلطة رئيس المجلس ويسيرها أمين عام بمساعدة أربعة (04) مديري دراسات وثمانية (08) رؤساء دراسات.

ويتولى الأمين العام للمجلس الوطني للمحاسبة المهام التالية:

[1] لفكير نرجس، آيت محمد مراد، واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، جانفي 2024، ص50.

- تنفيذ كل القرارات والتوجيهات المصادق عليها من المجلس؛
- استقبال كل الإرسالات الموجهة للمجلس؛
- مسك الملفات المتعلقة بالاعتمادات والتسجيل والشطب من جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- العمل على إعداد مقررات الاعتماد بعد دراستها من لجنة الاعتماد وعرضها على الوزير المكلف بالمالية للتوقيع عليها؛
- ضمان تنسيق أشغال اللجان المتساوية الأعضاء ومتابعتها؛
- تنظيم الجمعيات العامة واجتماعات مكتب المجلس.

ويجتمع المجلس في جمعية عامة مرتين على مرتين على الأقل في السنة بناء على استدعاء من رئيسه، كما تتخذ القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا. [1]

[1] بوكثير جبار، المجلس الوطني للمحاسبة، محاضرة في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وتدقيق، جامعة العربي مهيدي- أم البواقي، 2020- 2021، ص5.

المبحث الثاني: المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

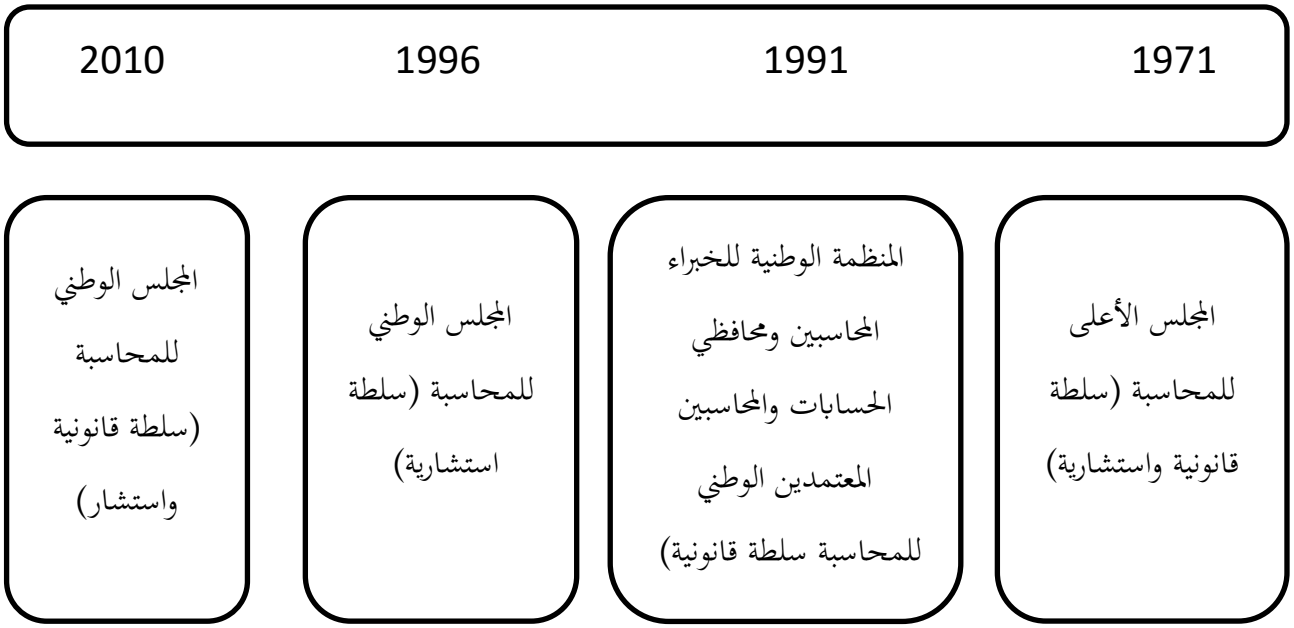
تعتبر المنظمة الوطنية جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية ويضم كل المحاسبين الطبيعيين منهم والمعنويين المعتمدين والمسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

المطلب الأول: تعريف المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

أشرفت المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين المعتمدين على تنظيم المهن المحاسبية من الفترة 1991 إلى غاية 2011، وذلك بعد أن تم تقليص دور المجلس الوطني للمحاسبة خليفة المجلس الأعلى للمحاسبة وحصر سلطته في الجانب الاستشاري بالدرجة الأولى.[1]

حيث يلخص الشكل التالي الهيئات التي أشرفت على تنظيم مهن المحاسبة في الجزائر كالآتي:

الشكل رقم2– 2: الهيئات التي أشرفت على تنظيم مهن المحاسبة في الجزائر



المصدر: بلقاضي بلقاسم، دويري خديجة هاجر، محاضرات في تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، كتاب بيداغوجي موجه لطلبة الماستر تخصصات المالية والمحاسبة، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، 2019– 2020، ص44.

[1] بلقاضي بلقاسم، دويري خديجة هاجر، محاضرات في تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، كتاب بيداغوجي موجه لطلبة الماستر تخصصات المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، 2019– 2020، ص44.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27-01-2011، والذي يهدف إلى تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره.[1]

تعرف أنها عبارة عن جهاز وطني يتمتع بالشخصية المعنوية، ويضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة المحاسب المعتمد، حيث أوكل القانون رقم- 10-01 مهمة تسيير المجلس الوطني للمحاسبة إلى مجلس وطني يتم انتخابه من قبل مهنيين، مع إمكانية إنشاء مجالس جهوية، وتضم المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ممثل عن وزارة المالية بغيت العمل بالتنسيق مع وزير المالية.[2]

المطلب الثاني: تشكيلة المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

بناء على المرسوم التنفيذي 11-27، يتشكل المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين من (09) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.[3]

حيث يتم انتخاب هؤلاء الأعضاء التسعة عن طريق الاقتراع السري، ويرتبون ترتيبا تنازليا حسب عدد الأصوات، ويكون منهم:

- الرئيس؛
- الأمين العام؛
- أمين الخزينة؛
- ستة (06) أعضاء مرتبون على التوالي بحسب عدد الأصوات من الأكبر إلى الأصغر، وفي حالة تساوي الأصوات يعتبر المترشح الأقدم في المهنة هو الفائز؛

كما يعين ثلاثة(03) أعضاء منتخبين منهم في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح رئيس المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

وينسق المجلس نشاطاته مع الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم بهذا الصدد بتعيين ممثلا له لدى هذا الجهاز.[4]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص13.

[2] هوام جمعة، الفصل السادس: تنظيم مهنة المحاسب المعتمد، من الموقع الإلكتروني https://fr.scribd.com/، تاريخ الإطلاع 2024/05/29، على الساعة 10:02.

[3] المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، ص14.

[4] بوكثير جبار، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، محاضرة في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وتدقيق، جامعة العربي مهيدي- أم البواقي، 2020- 2021، ص3.

المطلب الثالث: صلاحيات المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

تلخص المادة رقم 15 من القانون 91-08 المهام التي تضطلع به المنظمة فيما يلي: [1]

1. السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها؛
2. الدفاع على كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
3. السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها؛
4. إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها، في أجل شهرين (2) من تاريخ إيداعها؛
5. إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
6. إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.

بالإضافة إلى ما سبق يمكننا ذكر أيضا بعض الصلاحيات المخولة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:

7. تحديد النظام الداخلي للمنظمة الذي يتعلق بشروط المهنة وخصوصياتها؛
8. مساعدة السلطات العمومية في ميدان التقييس المحاسبي والطلب المهني والتسعير؛

تمثيل مصالح المهنة تجاه السلطات والغير من المنظمات الأجنبية؛[2]

9. إعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
10. تقدير في حدود التشريع المعمول به الصلاحية المهنية للانجازات والشهادات التي يقدمها المرشحون للتسجيل في هذه المهن؛
11. التأكد من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها.[3]

---

[1] المادة 15، القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات الإدارية، الجريدة الرسمية، العدد42، ص6.

[2] الفصل الأول: المرحلة الأولى لتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر 1971، من الموقع الإلكتروني https://elearning-deprecated.univ-annaba.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/23، على الساعة 09:44.

[3] براق محمد، قمان عمر، مرجع سبق ذكره، ص5- 6.

المطلب الرابع: قواعد سير المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

يمكن عرض قواعد سير المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بداية من طريقة الترشح إلى غاية إعداد التقارير النهائية في الخطوات التالية:

1. **طريقة الترشح:**[1]

- يجب على كل مترشح لانتخابات المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين أن يكون مستوفي للشروط القانونية؛
- أن يودع لدى المجلس طلبا خلال خمسة (15) يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد للانتخابات؛
- أن يتضمن الطلب بالخط الواضح اللقب الاسم، تاريخ ومكان الميلاد ورقم وتاريخ شهادة التسجيل في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ؛
- أن يرفق الطلب بنسخة طبق الأصل من شهادة التسجيل في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- ولا يقبل انسحاب أي مترشح، بعد إيداعه للطلب لدى المجلس، كما أنه يمنع تعويض أي مترشح متوفى أو حصل له مانع أو فقد الأهلية بعد عملية الإيداع.

كما أنه لا يمكن للمترشح لانتخابات المجلس أن يكون مترشحا في نفس الوقت لانتخابات المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين أو المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

2. **طريقة الاقتراع ومدة العهدة:**

يتم انتخاب أعضاء المجلس عن طريق الاقتراع السري، ويعتبر فائزون في الانتخابات المترشحين التسعة (09) الذين يتحصلون على أكبر عدد من الأصوات المعلن عنها، وتحدد عهدة المجلس بمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد وتنتهي عهدتهم يوم انتخاب المجلس الجديد. ولا يمكن لمنتخب في المجلس أن يقدم ترشيحه عند نهاية عهدته الثانية إلا بعد انقضاء مدة ثلاث (03) سنوات.

3. **حالات الشغور:**

في حالة شغور منصب بالمجلس لأي سبب كان، يقوم باقي الأعضاء بتعويضه بالمترشح الأحسن ترتيبا من حيث عدد الأصوات في الانتخابات الأخيرة.

وإذا كان الشغور يخص منصب رئيس المجلس، ينتخب أعضاء المجلس الرئيس الجديد من بينهم.

[1] بوكثير جبار، مرجع سبق ذكره، ص7.

أما في حالة شغور متزامن لمناصب ثلاثة (03) أعضاء على الأقل، يستدعي الأعضاء الآخرون جمعية عامة انتخابية لاستبدالهم.

ويقوم الأعضاء الجدد المنتخبون بإنهاء عهدة الأعضاء الذين استخلفوهم.

وفي حالة استقالة أعضاء المجلس أو رفضهم الاجتماع أو المشاركة في المداولات مما يؤدي إلى استحالة سير المجلس، أو عندما لا يقدم أي ترشح قانوني عند الانتخابات، تمارس صلاحيات المجلس من طرف متصرف مؤقت يعينه الوزير المكلف بالمالية لمدة محددة.

غير أن المتصرف المؤقت لا يمكنه القيام إلا بالأعمال الإدارية التحفظية، كما لا يمكنه الالتزام بالنفقات التي تتجاوز الأموال المتوفرة ولا يمكنه كذلك اتخاذ قرارات نهائية تتعلق بمستخدمي المجلس. وعند انقضاء المدة، يتم وضع لجنة خاصة تكلف بتنظيم الانتخابات تحدد تشكيلتها بقرار من الوزير المكلف بالمالية.[1]

4. مداولات المجلس:

لا تصح مداولات المجلس إلا بحضور أغلبية أعضائه، وفي حالة عدم بلوغ الأغلبية يجرى تصويت ثان في جلسة لاحقة تتضمن نفس جدول الأعمال ويكون موضوع استدعاء ثان، وفي هذه الحالة تكون أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين كافية، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت رئيس الجلسة مرجحا.

ولا يمكن لعضو المجلس أن يمثل أكثر من عضو في نفس جلسة اجتماع المجلس، أو في كل جلسة لاحقة تتضمن نفس جدول الأعمال.

5. الجمعيات العامة:

يمكن أن يستدعى المهنيون المسجلون في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لحضور جمعية عامة عادية: على الأقل مرة واحدة في السنة، ويكون ذلك خلال شهر أكتوبر باستدعاء من رئيس المجلس أو بطلب من ثلثي (32) أعضاء المجلس، وذلك أسبوعين (02) على الأقل قبل التاريخ المحدد للاجتماع.

جمعية عامة استثنائية: إن ومتى اقتضت الضرورة ذلك، وهذا بطلب من الرئيس أو من ثلثي أعضاء المجلس أو بالتماس مكتوب ومبرر من خمس (51) أعضاء المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين على الأقل.

وترسل الاستدعاءات لحضور الجمعيات العامة العادية وغير العادية متضمنة تاريخ عقد الجمعيات وجداول أعمالها إلى المهنيين المسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بصفة فردية، عن طريق رسالة موصى عليها مع وصل استلام وتبلغ عن طريق إعلان في ثلاث (03) يوميات وطنية، باللغتين العربية والفرنسية قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع.

[1] بوكثير جبار، مرجع سبق ذكره، ص8.

كما أنه، لا تصح مداولات الجمعية العامة إلا بحضور نصف الأعضاء الممارسين المسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين على الأقل.

وإذا لم يكتمل النصاب المطلوب، يستدعى اجتماع ثان للجمعية العامة الذي يستوجب انعقاده في أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ انعقاد الاجتماع الأول بنفس جدول الأعمال وتصح مداولاتها مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

وخلال الاجتماع، يكون لكل عضو صوت واحد، وفي حالة حدوث مانع يمكن تمثيله بوكالة معدة قانونا تمنح لعضو آخر، غير أنه لا يمكن للعضو الحاضر أن يمثل أكثر من عضو. [1]

6. الأمور المالية:

تغطى نفقات المجلس بواسطة اشتراكات يتحملها المهنيون سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين مسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتحدد الجمعية العامة سنويا باقتراح من المجلس مبلغ الاشتراكات كما يجب على المهنيين التسديد الإجباري لمبلغ اشتراكاتهم تحت طائلة عقوبة التوقيف أو الشطب.

كما تقوم الجمعية العامة بانتخاب ناظرا من بين أعضاء المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين يكلف هذا الناظر بإعداد تقرير الجمعية العامة حول التسيير المالي للسنة المالية المقفلة، وتتعارض وظيفة الناظر مع تلك المتعلقة بعضوية المجلس. إضافة إلى ذلك، فإن ممارسة وظائف أعضاء المجلس ومهمة الناظر تكون مجانية ولا يتحصلون على أي مقابل، غير أنه يرخص لهم الحصول على تعويضات مقابل المصاريف التي أنفقوها بمناسبة القيام بمهامهم. [2]

[1] بوكثير جبار، مرجع سبق ذكرة، ص9-10.

[2] بوكثير جبار، مرجع سبق ذكرة، ص10.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تبين لنا أهمية المجلس الوطني للمحاسبة والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين في ضبط مهنة المحاسبة من خلال الصلاحيات التي جاء بها القانون 10-01 باعتباره يسعى إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهنة المحاسبة ما يميزه هو التغيير في الهيكل المؤسسي للمهنة في الجزائر.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولاية المدية

تمهيد:

تطرقنا في الدراسة النظرية إلى الإطار النظري تطوير مهنة المحاسبة والهيئات المشرفة على تنظيمها، وفي إطار تدعيم ما توصلنا إليه في الجانب النظري سنقوم بإسقاطه على الجانب التطبيقي من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المحاسبين في ولاية المدية.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يستعرض الطالبان في هذا المبحث الدراسة الميدانية بداية من الإجراءات المنهجية للدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداتها والمعالجة الإحصائية، ثم ينتقلان بعدها إلى النتائج المتعلقة بالتوزيع الطبيعي، صدق وثبات أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

اتساقا مع أهداف البحث استخدم الطالبان المنهج الوصفي التحليلي كسبيل للاستنتاج المنطقي الذي لا يخرج عن ضوابط البحث العلمي. لذا فإن الدراسة هي محاولة لبلورة أفكار نظرية مدعمة ببعض الحالات العملية. واقتصرت الدراسة على استعراض وتحليل أبرز المفاهيم التي تناولت سبل تطوير المحاسبة المالية في الجزائر. وقد حاولنا أن ننجز البحث مع ما ذهب به الباحثون والمختصون والتقارير المتعلقة بهذا الموضوع.

أولا: طرق جمع البيانات

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث هذا في الجانب النظري معتمدين في ذلك على مجموعة من المصادر والمراجع كالأطروحات والمجلات والمذكرات، كما قمنا باستخدام منهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي من الدراسة وهو المنهج الذي يستند على حقيقة وجود ارتباط بين الإطار النظري للبحث وبين الواقع التطبيقي له، حيث قمنا في هذا الجزء بإجراء دراسة تحليلية تقييمية لواقع مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

أما عن الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، والتي تمت معالجتها بإستخدام برنامج (SPSS)

ثانيا: مجالات الدراسة

تتمثل مجالات الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بالمواضيع المرتبطة بتطوير مهنة المحاسبة بصفة عامة، والمواضيع المرتبطة بالدور الذي يلعبه المهنيين في عملية الإصلاح المحاسبي.

الحدود المكانية: شملت الدراسة عينة من المهنيين والأكاديميين المهتمين بمجال المحاسبة.

الحدود الزمنية: تم تحديد الجانب الزمني للموضوع وفق طبيعة الدراسة المتعلقة بفترة دراسة (**دور مهني المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر**) خلال الفترة: 2024/2023.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة جميع الأفراد الذين لهم صلة مباشرة بتطوير مهنة المحاسبة، وقد تم اختيار عينة قصدية مكونة من (55) فردا تم توزيع الاستمارات عليهم وهذا بصفة عشوائية، وبعد الإنتهاء من توزيع الاستمارات وجمع البيانات اللازمة، تم استرجاع (48) استمارة منها (05) استمارات غير قابلة للتحليل، ليستقر العدد النهائي للاستمارات الصالحة للتحليل عند (43) استمارة وبنسبة بلغت (85%) من إجمالي عدد الإستمارات الموزعة.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3– 1:تداول الاستبانات

الإستبانات	العدد#	النسبة%
المفقودة	07	12.72
غير قابلة للتحليل	05	09.10
الصالحة للتحليل	43	78.18
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي

أولا: أداة جمع البيانات: تم إعداد استبانة صممت خصيصاً لغرض جمع البيانات، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة، وتم تحليل نتائج هذا الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وقد تم تقسيم الإستبانة إلى ثلاث أجزاء كما يأتي:

- **الجزء الأول:** تضمن الغلاف الخارجي للإستبيان والذي يتضمن إشكالية الدراسة، شرح الهدف من الدراسة، طمأنة المستجيبين للإستبيان بأن معلوماتهم ستحاط بسرية تامة، وأخيرا تقديم كلمة شكر للمستجيبين.
- **الجزء الثاني:** يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة من حيث: المؤهل العلمي، المهنة، الخبرة المهنية.
- **الجزء الثالث:** يناقش دور مهني المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر، وتم تقسيمه إلى أربع محاور كما يلي:
  - **المحور الأول:** يتمثل في واقع مهنة المحاسبة في الجزائر، وقد تم قياسه بواسطة (04) عبارات؛
  - **المحور الثاني:** يتمثل في مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر، وقد تم قياسه بواسطة (08) عبارات؛

- **المحور الثالث**: يتمثل في آليات تطوير مهنة المحاسبة، وقد تم قياسه بواسطة (08) عبارات؛
- **المحور الرابع**: يتمثل في دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة، وقد تم قياسه بواسطة (08) عبارات.

ونشير هنا إلى أنه تم تحديد خيارات الأجوبة باستخدام مقياس ليكارت (Likert Scale) على اعتباره من أنسب المقاييس التي تسمح لنا بقياس استجابات الأفراد. وبما أن هذا المقياس يعبر عن الخيارات (موافق ، محايد، غير موافق) في دراستنا هذه فهو بذلك مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (موافق=3، محايد=2، غير موافق=1) فيتوجب علينا أن نقوم بحساب المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة (2) على (3)؛ حيث (2) تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية)، بينما (3) تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة (2) على (3) ينتج طول الفترة ويساوي (0.67) ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 3– 2:توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale)

المستوى	غير موافق	محايد	موافق
المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.66	من 1.67 إلى 2.34	من 2.35 إلى 3

المصدر: من إعداد الطالبين

ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي

من خلال الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS_ V26)، تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهذا تماشيا مع نوع المتغيرات وفرضيات الدراسة، وفيما يلي توضيح لحزمة الاختبارات الإحصائية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة ذاتها:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان؛
- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation Coefficientلحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العيّنة من حيث خصائصها؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛

- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الأفراد عن المتوسط الحسابي؛
- الإختبار التائي (***t***) للتحقق من صحة فرضيات الدراسة.

- **المطلب الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة**

- عند جمع البيانات العملية باستخدام الاستبيانات فإنه يتوجب التحقق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

- **أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي**

للتأكد من ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قام الطالبان باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) وهو اختبار ضروري في حالة استخدام الإختبارات المعلمية مثل اختبار الانحدار البسيط، حيث تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن يكون مستوى الدلالة لمحاور الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم 3- 3:اختبار كلمجروف-سميرنوف لتحقق من التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

البيان	قيمة الاختبار ***K-S***	درجة الحرية ***df***	مستوى الدلالة ***P***
المحور الأول: واقع مهنة المحاسبة في الجزائر	0.133	43	0.125
المحور الثاني: مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر	0.142	43	0.158
المحور الثالث: آليات تطوير مهنة المحاسبة	0.190	43	0.110
المحور الرابع: دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة	0.161	43	0.136

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3-3) أن قيم اختبار كلمجروف-سميرنوف لمحاور الدراسة تراوحت ما بين [0.110 ; 158]، وهي غير دالة إحصائيا (P>0.05). وبناء على هذه النتائج يمكن استخدام الاختبارات المعلمية في الدراسة الحالية.

ثانيا: اختبارات الصدق

يتم في هذه الدراسة قياس صدق العبارات بعدة طرق، منها: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وتفصيل ذلك فيما يلي:

1. صدق المحتوى (المحكمين):

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين ممثلين في (الأستاذ المشرف عبد الصمد عمر والدكتور لقمان حمو) أساتذة من كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، حيث طُلِب إليهم إبداء الرأي والملاحظات حول مدى انتماء العبارات لمحاور الدراسة التي أدرجت فيها، بالإضافة إلى سلامة الصياغة اللغوية، ووضوحها من حيث المعنى، وسهولة الفهم، وأي ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وقد تم إعادة تعديل الاستبانة وفق ما ارتأه السادة المحكمون حيث أصبحت الأداة بعد التحكيم بصورتها النهائية مكونة من (28) عبارة، موزعة على أربع محاور الدراسة.

2. صدق الاتساق الداخلي:

من أجل التحقق من صدق الاتساق الداخلي قام الطالبين بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجات كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كما توضحه الجداول التالية:

- **الإتساق الداخلي لعبارات محور واقع مهنة المحاسبة في الجزائر مع الدرجة الكلية للمحور نفسه**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-4)

الجدول رقم 3– 4: معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور صور الإصلاحات المحاسبية مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

المحور الأول	رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
واقع مهنة المحاسبة في الجزائر	A1	عدم توفر المؤسسات الجزائرية على الإمكانيات وخاصة الموارد البشرية التي تسمح بمزاولة مهنة المحاسبة.	0.617***	<0.001
	A2	غياب سياسة تكوين حقيقية تُعِد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد.	0.501**	0.001
	A3	نقص المهنيين المحاسبين الذين يتوفرون على كفاءات ومقاييس دولية.	0.680***	<0.001
	A4	عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في تفعيل دور مهنة المحاسبة في الإصلاح المحاسبي.	0.659***	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية: ***:*P*<0.001 **:*P*<0.01				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.501, P = 0.001$) للعبارة (A2) إلى ($SP = 0.680, P < 0.001$) للعبارة (A3) ؛ مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (واقع مهنة المحاسبة في الجزائر)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات محور مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر مع الدرجة الكلية للمحور نفسه**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-5)

الجدول رقم 3– 5: معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور تنظيم مهنة المحاسبة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه

المحور الثاني	رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر	B1	حداثة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة أحد الأسباب الأساسية للمشاكل التي تعاني منها.	0.511***	<0.001
	B2	أثّر التغيير المستمر للأطر المنظمة لمهنة المحاسبة سلبا على تطورها.	0.467*	0.018
	B3	عدم وجود قوانين تعزز مكانة المهنة في الحياة الاقتصادية، وتضمن حرية التعبير عن الرأي المحاسبي الصريح.	0.502**	0.001
	B4	عدم وجود تعليمات خاصة تحدد بدقة أتعاب وحقوق المهنيين.	0.505**	0.001
	B5	إن إبعاد المنظمات المهنية المستقلة عن تأطير مهنة المحاسبة وجعلها بيد وزارة المالية قلّل من حريتها وقدرتها على التطور الذاتي.	0.486*	0.015
	B6	احتكار تقديم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من مكاتب المحاسبة.	0.514***	<0.001
	B7	يعاني المهنيون من غياب شروط المنافسة العادلة والحرة، واقتحام الطفيليين للمهنة.	0.530***	<0.001
	B8	يعاني المهنيين من تعارض أعمالهم مع مصلحة مُلّاك المؤسسات الخاصة.	0.527***	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية: ***:P<0. 001 **:*P*<0. 01 *:*P*<0.05				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss

بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن جميع معاملات الإرتباط كانت من منخفضة إلى متوسطة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.448, P = 0.029$) للعبارة (B1) إلى ($SP = 0.613, P < 0.001$) للعبارة (B6)؛ مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (تنظيم مهنة المحاسبة)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات محور مساهمة الهيئات المهنية مع الدرجة الكلية للمحور نفسه**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3–6)

الجدول رقم 3– 6: معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور مساهمة الهيئات المهنية مع الدرجة الكلية للمحور نفسه

المحور الثالث	رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
آليات تطوير مهنة المحاسبة	C1	ضرورة وضع معايير للعمل المحاسبي وإلزام المهنيين بتطبيقها	0.537***	<0.001
	C2	وجوب وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على أخلاقيات المهنة	0.590***	<0.001
	C3	العمل على تعزيز استقلالية المهنة يضمن رقي المهنة من جهة ومن جهة أخرى تحييد الإدارة.	0.611***	<0.001
	C4	وجوب تبني برامج تعليم مستمر يهدف إلى تطوير معارف وخبرات المهنيين والرفع من كفاءاتهم.	0.584***	<0.001
	C5	ضرورة إدخال الجانب التكنولوجي في العمل المحاسبي.	0.694***	<0.001
	C6	العمل على تطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات وفق المستجدات الحديثة.	0.546***	<0.001
	C7	العمل على سد الفجوة بين ما يدرسه الطالب أو المتربص وبين التطبيق العملي من خلال الاهتمام بتكوين وتدريب المحاسبين الجدد.	0.629***	<0.001
	C8	مراقبة نوعية خدمات المكاتب المحاسبية.	0.553***	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية: ***:*P*<0.001				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss.

انطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن جميع معاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.537, P < 0.001$) للعبارة (C1) إلى ($SP = 0.694, P < 0.001$) للعبارة (C5)؛ مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (آليات تطوير مهنة المحاسبة)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات محور دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-7)

الجدول رقم 3- 7:معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين مع الدرجة الكلية للمحور نفسه

المحور الرابع	رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة	D1	ضرورة استشارة أصحاب المهنة في عملية إعادة تنظيم مهنة المحاسبة والإصلاح المحاسبي.	0.531***	<0.001
	D2	من واجب الجهات الوصية على مهنة المحاسبة تحسين ظروف البيئة التنافسية لمنتسبيها، وتشجيعهم على احترام أخلاقيات المهنة.	0.669***	<0.001
	D3	ضرورة إعادة إطلاق التكوين والتربصات للراغبين في ممارسة مهنة المحاسبة لضمان استمراريتها وتطورها.	0.504**	0.001
	D4	يجب تحفيز المهنيين على الاحتكاك بنظرائهم الأجانب وتسهيل ذلك لرفع مستوى المهنة.	0.627***	<0.001
	D5	يجب على المهنيين المشاركة في الملتقيات والدورات التكوينية لتبادل الخبرات.	0.497**	0.004
	D6	ضرورة المشاركة بفعالية في عملية التكوين والتأهيل العلمي للطلبة والمتربصين بالجامعات والمعاهد	0.545***	<0.001
	D7	تشجيع المبادرات الجادة التي تهتم بدراسة مشكلات وعراقيل مهنة المحاسبة وكيفية مواجهتها.	0.588***	<0.001
	D8	يجب على مهني المحاسبة مواكبة ومسايرة التحول الرقمي واستغلاله في تطوير المهنة.	0.520***	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية: ***:P<0.001 **:P<0.01				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss

انطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن جميع معاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.497, P = 0.004$) للعبارة (D5) إلى ($SP = 0.669, P < 0.001$) للعبارة (D2)؛ مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

ثالثا: الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد أهم أنواع صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط درجة كل متغير مع الدرجة الكلية لعبارات الإستبانة.

الجدول رقم 3– 8:معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان

البيان	1	2	3	4	5
1. المحور الأول: واقع مهنة المحاسبة في الجزائر	1	-	-	-	-
2. المحور الثاني: مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر	*** 0.512	1	-	-	-
3. المحور الثالث: آليات تطوير مهنة المحاسبة	*** 0.574	*** 0.609	1	-	-
4. المحور الرابع: دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة	*** 0.595	** 0.611	*** 0.583	1	-
5. **الدرجة الكلية للإستبيان**	*** 0.570	*** 0.594	*** 0.602	*** 0.618	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***:$P<0.001$				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss

نلاحظ من الجدول رقم (3-8) أن جميع معاملات الإرتباط محصورة بين القيمتين (SP=0.512 ;SP=0.618) وهي دالة إحصائيا عند مستوى (0.01%)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

رابعا: ثبات الإستبيان

يعد ثبات العبارات شرطا أساسيا من شروط أدوات البحث، ويقصد به أن تعطي عبارات الاختبار نفس النتائج أو قريبة منها إذا ما أعيد تطبيقها على الأفراد أنفسهم في الظروف نفسها. وقد تم حساب معامل ثبات

الاختبار بطريقة التباين ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث تتمتع هذه الطريقة بأهمية خاصة في حساب ثبات الاختبارات الموضوعية وهي تمثل التجانس في أداء الأفراد في قياس خاصية محددة، وتتراوح قيمة معامل الثبات بين (0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على ثبات عالٍ للمتغير أو المقياس، وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات.

يوضح الجدول التالي نتائج معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لمحاور الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

الجدول رقم 3– 9:معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان

محاور الدراسة	معامل ألفا كرونباخ A
المحور الأول: واقع مهنة المحاسبة في الجزائر	0.725
المحور الثاني: مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر	0.719
المحور الثالث: آليات تطوير مهنة المحاسبة	0.733
المحور الرابع: دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة	0.705
الدرجة الكلية للإستبيان	0.826

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss

يبين الجدول الرقم (3-9) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة تراوحت ما بين [α= 0.705 ;α= 0.733] ، أما على مستوى الدرجة الكلية للاستبيان (جميع عبارات الاستبيان) فقد بلغ معامل الثبات (α= 0.826)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يهدف الطالبين من خلال هذا المبحث تسليط الضوء عل نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات. وفي هذا الصدد، سنقوم أولا بوصف خصائص البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، ثم نجري تحليلا وصفيا لإجابات الأفراد حول محاور الدراسة، وبعد ذلك نقوم باختبار الفرضيات.

المطلب الأول: وصف البيانات الوظيفية لأفراد عينة الدراسة

اشتملت البيانات الشخصية لعينة الدراسة كما جاء في الإستبيان المرفق في الملحق (الملحق رقم 02) على المتغيرات التالية: (المؤهل العلمي، المهنة، الخبرة المهنية)، حيث سيتم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم 3– 10:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي

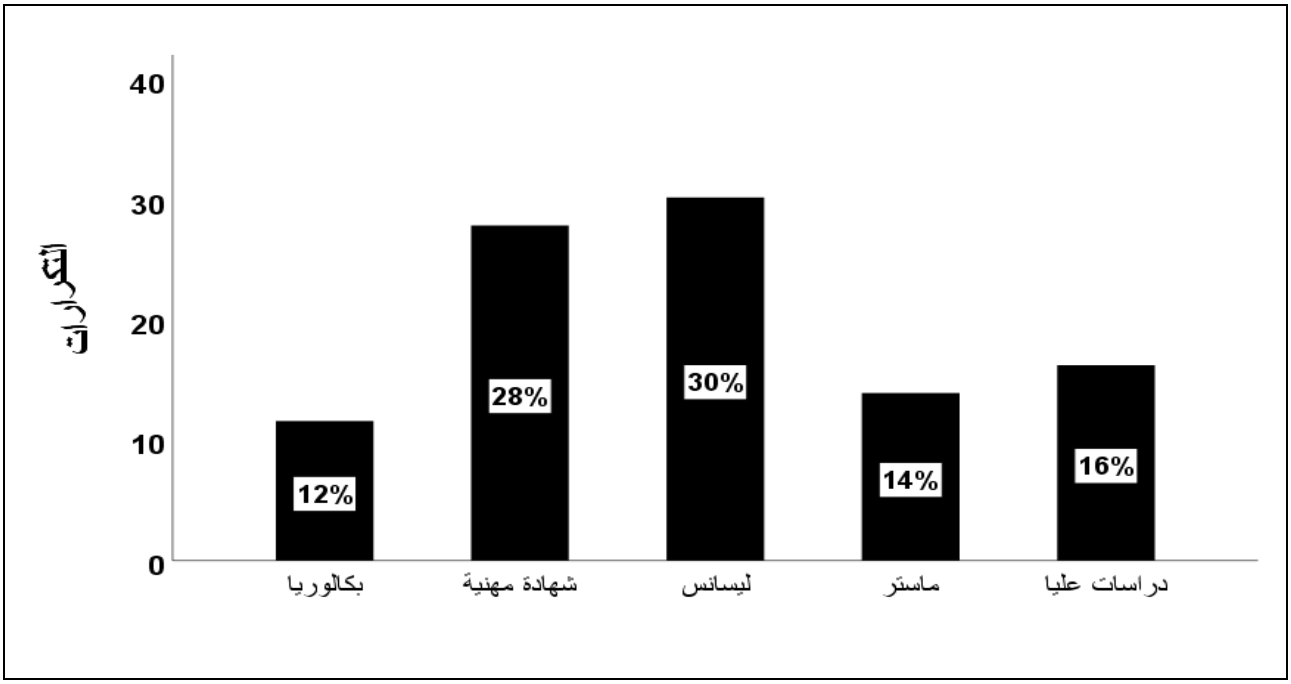
المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية *%*
المؤهل العلمي	بكالوريا	05	12
	شهادة مهنية	12	28
	ليسانس	13	30
	ماستر	06	14
	دكتوراه	07	16
	المجموع	43	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الأفراد الذين يمتلكون شهادة ليسانس يمثلون المؤهل العلمي الغالب على عينة الدراسة فقد بلغ عددهم (13) فردا وبنسبة مئوية بلغت (30%)، يليهم الأفراد الحاملين لشهادة مهنية بمجموع (12) فردا وبنسبة بلغت (28%)، ثم الأفراد الذين يمتلكون شهادة الدراسات العليا بمجموع (07)

أفراد وبنسبة بلغت (16%)، فالأفراد الذين يمتلكون شهادة ماستر بمجموع (06) أفراد وبنسبة بلغت (14%)، في حين نجد أن الأفراد الحاصلين على شهادة البكالوريا يمثلون أدنى نسبة من عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (05) أفراد وبنسبة مقدارها (12%) من إجمالي حجم العينة. والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 3– 1:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: شكل مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الكلية التي ينتمي إليها الطالب

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المهنة.

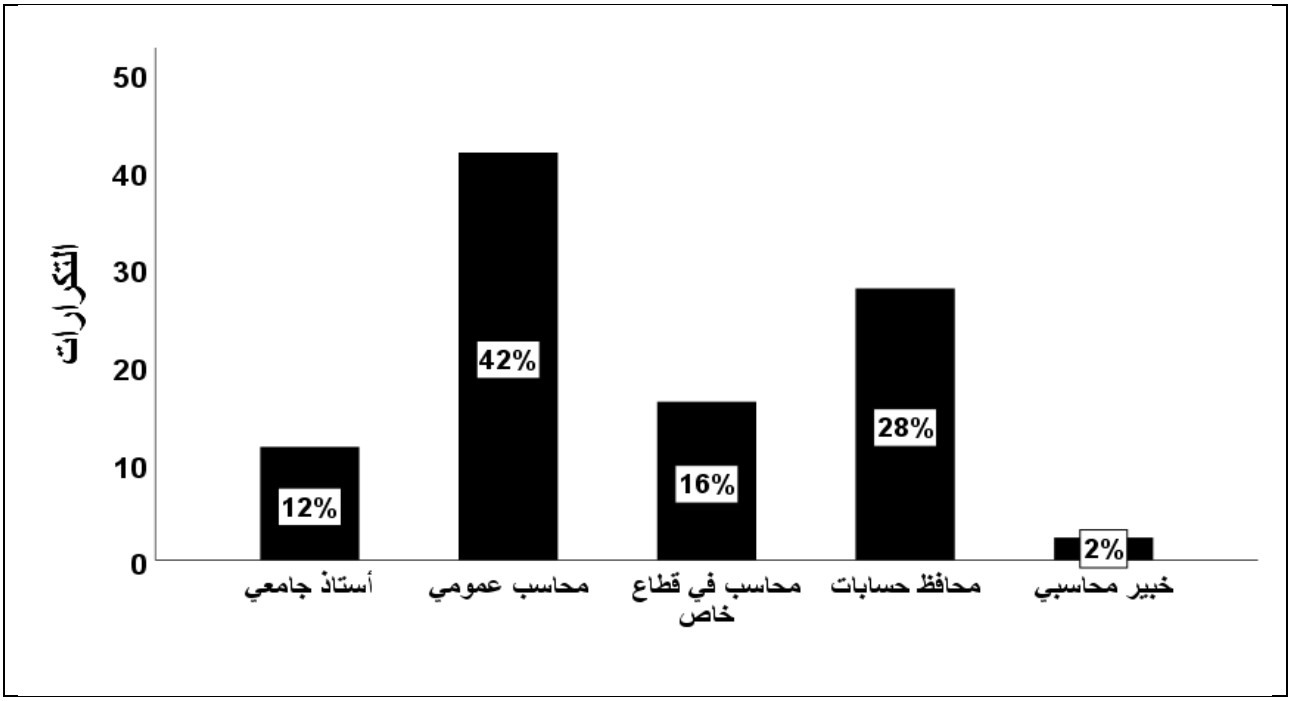
الجدول رقم 3– 11: توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المهنة

المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
المهنة	أستاذ جامعي	05	12
	محاسب معتمد	18	40
	محاسب في قطاع الخاص	07	14
	محافظ حسابات	12	26
	خبير محاسبي	01	09
	المجموع	43	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الأفراد من فئة محاسب عمومي يمثلون النسبة الغالبة من عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (18) فردا وبنسبة مئوية بلغت (42%)، يليهم الأفراد من فئة محافظ الحسابات بمجموع (12) فردا وبنسبة مئوية بلغت (28%)، ثم الأفراد من فئة محاسب في قطاع الخاص بمجموع (07) أفراد وبنسبة مئوية (16%)، فالأفراد من فئة أستاذ جامعي بمجموع (05) أفراد وبنسبة مئوية قدرها (12%)، وأخيرا الأفراد من فئة خبير محاسبي بمجموع فرد وحيد وبنسبة مقدارها (02%)، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 3- 2:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المهنة



المصدر: شكل مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الخبرة المهنية

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية.

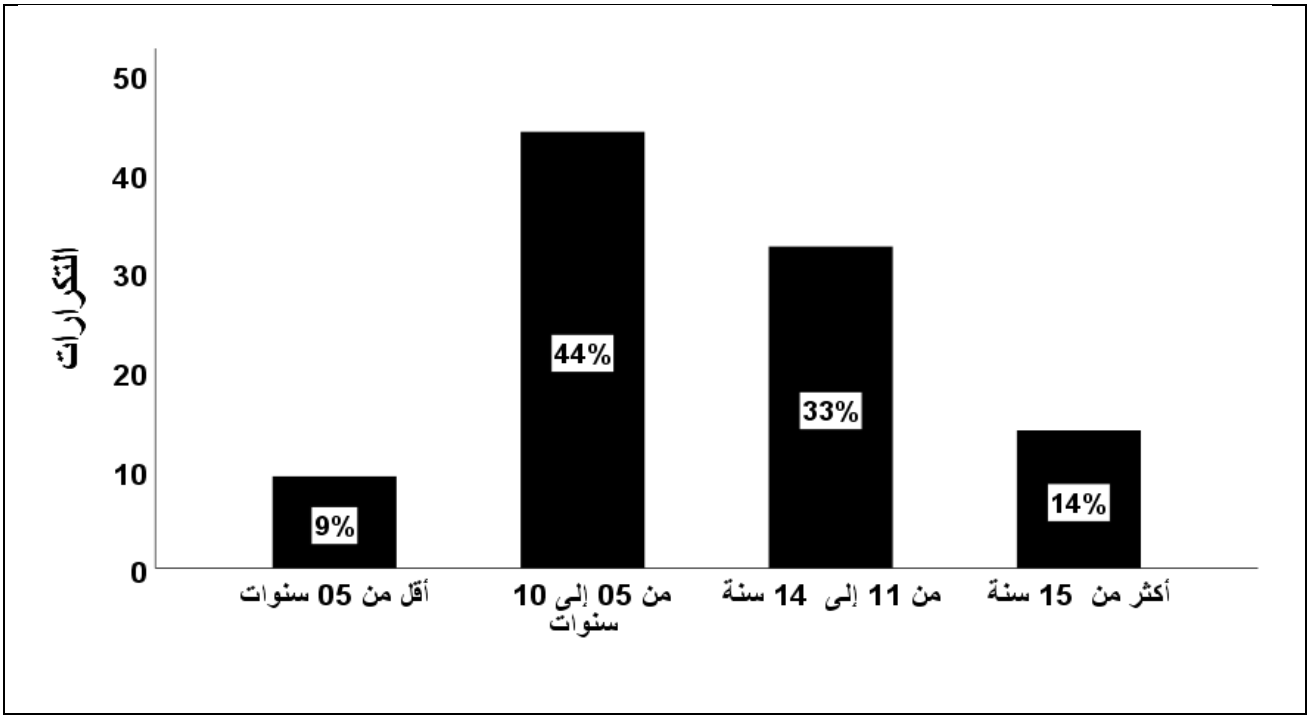
الجدول رقم 3– 12:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية

المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	04	09
	من 05 إلى 10 سنوات	19	44
	من 11 إلى 15 سنة	14	33
	أكثر من 15 سنة	06	14
	المجموع	43	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الأفراد الذين يمتلكون خبرة مهنية تتراوح من [من 05 إلى 10 سنوات] يمثلون الفئة الغالبة على عينة الدراسة فقد بلغ عددهم (19) فردا وبنسبة مئوية بلغت (44%)، يليهم الأفراد الذين يمتلكون خبرة مهنية تتراوح من [من 11 إلى 15 سنة] بمجموع (14) فردا وبنسبة بلغت (33%)، ثم الأفراد الذين وصلت خبرتهم المهنية إلى [أكثر من 15 سنة] بمجموع (06) أفراد وبنسبة بلغت (14%)، وأخيرا الأفراد الحاصلين على خبرة مهنية [أقل من 05 سنوات] حيث بلغ عددهم (04) أفراد وبنسبة مقدارها (09%) من إجمالي حجم العينة. والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 3– 3:توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: شكل مقتطع من مخرجات SPSS

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة

بعد الانتهاء من وصف البيانات الشخصية والوظيفية للأفراد الذين يمثلون عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى تحليل البيانات المتعلقة بآراء واستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور الدراسة والعبارات التي تعكسها، وذلك عن طريق الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد على العبارات التي تعكس محور صور الإصلاحات المحاسبية

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد على العبارات التي تعكس محور صور الإصلاحات المحاسبية تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3– 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على العبارات التي تعكس محور واقع مهنة المحاسبة في الجزائر

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	درجة الموافقة
A1	عدم توفر المؤسسات الجزائرية على الإمكانيات وخاصة الموارد البشرية التي تسمح بمزاولة مهنة المحاسبة	1.70	0.64	محايد

A2	غياب سياسة تكوين حقيقية تُعِد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد	2.46	0.67	موافق
A3	نقص المهنيين المحاسبين الذين يتوفرون على كفاءات ومقاييس دولية	2.56	0.73	موافق
A4	عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في تفعيل دور مهنة المحاسبة في الإصلاح المحاسبي	2.72	0.55	موافق
الدرجة الكلية		2.36	0.37	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-13) أن المتوسط العام لمحور واقع مهنة المحاسبة في الجزائر جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=2.36) وبانحراف معياري (***SD***=0.37) يشير إلى تجانس أراء أفراد عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن عبارة عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في تفعيل دور مهنة المحاسبة في الإصلاح المحاسبي كانت أكثر العبارات مساهمة في إثراء محور واقع مهنة المحاسبة في الجزائر حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=2.72) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.55) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور، تليه عبارة نقص المهنيين المحاسبين الذين يتوفرون على كفاءات ومقاييس دولية بمتوسط حسابي (***M***=2.56) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.73) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذه المحور، بينما حصلت عبارة ي عدم توفر المؤسسات الجزائرية على الإمكانيات وخاصة الموارد البشرية التي تسمح بمزاولة مهنة المحاسبة على أدنى متوسط حسابي (***M***=1.70) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.64) ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

وبشكل عام يمكن القول إن جميع الإجابات انحصرت بين درجة محايد ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس ليكارت الثلاثي، وهذا يدل على انطباع إجابي نوعا ما لدى أفراد عينة الدراسة حول أهمية محور واقع مهنة المحاسبة في الجزائر والعبارات التي تعكسه.

ويفسر الطالبين سبب ذلك أن عدم وجود إدارة سياسة حقيقة في تفعيل دور مهنة المحاسبة في الإصلاح المحاسبي يؤدي إلى نقص المهنيين المحاسبيين الذين يتوفرون على كفاءات ومقاييس دولية، مما يؤدي أيضا إلى نقص دور مهنة المحاسبة في المؤسسات الجزائرية.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد على العبارات التي تعكس محور مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد على العبارات التي تعكس محور مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3– 14:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على العبارات التي تعكس مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	درجة الموافقة
B1	حداثة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة أحد الأسباب الأساسية للمشاكل التي تعاني منها.	2.51	0.67	موافق
B2	أثّر التغيير المستمر للأطر المنظمة لمهنة المحاسبة سلبا على تطورها.	2.65	0.67	موافق
B3	عدم وجود قوانين تعزز مكانة المهنة في الحياة الاقتصادية، وتضمن حرية التعبير عن الرأي المحاسبي الصريح.	2.67	0.61	موافق
B4	عدم وجود تعليمات خاصة تحدد بدقة أتعاب وحقوق المهنيين.	2.74	0.54	موافق
B5	إن إبعاد المنظمات المهنية المستقلة عن تأطير مهنة المحاسبة وجعلها بيد وزارة المالية قلّل من حريتها وقدرتها على التطور الذاتي.	2.84	0.48	موافق
B6	احتكار تقديم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من مكاتب المحاسبة.	1.56	0.76	محايد
B7	يعاني المهنيون من غياب شروط المنافسة العادلة والحرة، واقتحام الطفيليين للمهنة.	2.53	0.67	موافق
B8	يعاني المهنيين من تعارض أعمالهم مع مصلحة مُلّاك المؤسسات الخاصة.	1.74	0.79	محايد
	الدرجة الكلية	2.41	0.30	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-14) أن المتوسط العام لمحور مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر جاء بدرجة موافق بدرجة متوسطة وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=2.41) وبانحراف معياري (***SD***=0.30) يشير إلى تجانس أراء أفراد عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن عبارة إن إبعاد المنظمات المهنية المستقلة عن تأطير مهنة المحاسبة وجعلها بيد وزارة المالية قلّل من حريتها وقدرتها على التطور الذاتي كانت أكثر العبارات مساهمة في إثراء محور مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=2.84) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.48) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور، تليه عبارة عدم وجود تعليمات خاصة تحدد بدقة أتعاب وحقوق المهنيين بمتوسط حسابي (***M***=2.74) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.54) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذه المحور، بينما حصلت عبارة احتكار تقديم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من مكاتب المحاسبة على أدنى متوسط حسابي (***M***=1.56) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.76) ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

وبشكل عام يمكن القول أن جميع الإجابات انحصرت بين درجة محايد ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس ليكارت الثلاثي، وهذا يدل على انطباع إجابي نوعا ما لدى أفراد عينة الدراسة حول أهمية محور مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر والعبارات التي تعكسه.

ويفسر الطالبين سبب ذلك:

- أن تنظيم المحاسبة في الجزائر أخذت طابع البيروقراطية في عملية الإصلاحات المحاسبية؛
- وجوب تحديث عمل المجلس الوطني للمحاسبة بما يتماشى مع مهنة المحاسبة في الجزائر.

ثالثا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد على العبارات التي تعكس محور آليات تطوير مهنة المحاسبة

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد على العبارات التي تعكس محور آليات تطوير مهنة المحاسبة تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3– 15: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على العبارات التي تعكس محور آليات تطوير مهنة المحاسبة

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	درجة الموافقة
C1	ضرورة وضع معايير للعمل المحاسبي وإلزام المهنيين بتطبيقها.	1.51	0.73	غير موافق
C2	وجوب وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على أخلاقيات المهنة.	2.74	0.58	موافق
C3	العمل على تعزيز استقلالية المهنة يضمن رقي المهنة من جهة ومن جهة أخرى تحييد الإدارة.	1.81	0.76	محايد
C4	وجوب تبني برامج تعليم مستمر يهدف إلى تطوير معارف وخبرات المهنيين والرفع من كفاءاتهم.	2.60	0.66	موافق
C5	ضرورة إدخال الجانب التكنولوجي في العمل المحاسبي.	2.72	0.63	موافق
C6	العمل على تطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات وفق المستجدات الحديثة.	2.77	0.53	موافق
C7	العمل على سد الفجوة بين ما يدرسه الطالب أو المتربص وبين التطبيق العملي من خلال الاهتمام بتكوين وتدريب المحاسبين الجدد.	2.53	0.59	موافق
C8	مراقبة نوعية خدمات المكاتب المحاسبية.	2.30	0.77	محايد
الدرجة الكلية		2.37	0.27	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3–15) أن المتوسط العام لمحور آليات تطوير مهنة المحاسبة جاء بدرجة موافق بدرجة متوسطة وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=2.37) وبانحراف معياري (***SD***=0.27) يشير إلى تجانس أراء أفراد عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن عبارة العمل على تطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات وفق المستجدات الحديثة كانت أكثر العبارات مساهمة في إثراء محور آليات تطوير مهنة المحاسبة حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=2.77) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.53) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور، تليها عبارة وجوب وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على أخلاقيات المهنة بمتوسط حسابي (***M***=2.74) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.58) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذه المحور، بينما حصلت عبارة ضرورة وضع معايير للعمل المحاسبي وإلزام المهنيين بتطبيقها على أدنى متوسط حسابي (***M***=1.51) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.73) ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

وبشكل عام يمكن القول إن جميع الإجابات انحصرت بين درجة غير موافق ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس ليكارت الثلاثي، وهذا يدل على انطباع إجابي نوعا ما لدى أفراد عينة الدراسة حول أهمية محور آليات تطوير مهنة المحاسبة والعبارات التي تعكسه.

ويفسر الطالبين سبب ذلك إلى أن ضرورة ربط الجانب التكنولوجي بالعمل المحاسبي يؤدي إلى تطوير العمل المحاسبي، كما أن التدريب والتكوين الجيد للمحاسبين الجدد يشكل عاملا مهما في تعزيز استقلالية مهنة المحاسبة وضمان رقيها.

رابعا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد على العبارات التي تعكس محور دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد على العبارات التي تعكس محور دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3– 16:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على العبارات التي تعكس محور دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي ***M***	الإنحراف المعياري ***SD***	درجة الموافقة
D1	ضرورة استشارة أصحاب المهنة في عملية إعادة تنظيم مهنة المحاسبة والإصلاح المحاسبي.	2.63	0.62	موافق
D2	من واجب الجهات الوصية على مهنة المحاسبة تحسين ظروف	2.77	0.61	موافق

	البيئة التنافسية لمنتسبيها، وتشجيعهم على احترام أخلاقيات المهنة.			
D3	ضرورة إعادة إطلاق التكوين والتربصات للراغبين في ممارسة مهنة المحاسبة لضمان استمراريتها وتطورها.	2.72	0.59	موافق
D4	يجب تحفيز المهنيين على الاحتكاك بنظرائهم الأجانب وتسهيل ذلك لرفع مستوى المهنة.	2.67	0.61	موافق
D5	يجب على المهنيين المشاركة في الملتقيات والدورات التكوينية لتبادل الخبرات.	2.65	0.65	موافق
D6	ضرورة المشاركة بفعالية في عملية التكوين والتأهيل العلمي للطلبة والمتربصين بالجامعات والمعاهد.	2.79	0.51	موافق
D7	تشجيع المبادرات الجادة التي تهتم بدراسة مشكلات وعراقيل مهنة المحاسبة وكيفية مواجهتها.	2.84	0.43	موافق
D8	يجب على مهني المحاسبة مواكبة ومسايرة التحول الرقمي واستغلاله في تطوير المهنة.	2.58	0.59	موافق
الدرجة الكلية		2.71	0.29	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-16) أن المتوسط العام لمحور دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة جاء بدرجة موافق بدرجة متوسطة وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=2.71) وبانحراف معياري (***SD***=0.29) يشير إلى تجانس أراء أفراد عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن عبارة تشجيع المبادرات الجادة التي تهتم بدراسة مشكلات وعراقيل مهنة المحاسبة وكيفية مواجهتها كانت أكثر العبارات مساهمة في إثراء محور دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=2.84) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.43) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور، تليها عبارة ضرورة المشاركة بفعالية في عملية التكوين والتأهيل العلمي للطلبة والمتربصين بالجامعات والمعاهد بمتوسط حسابي (***M***=2.79) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.51) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذه المحور، بينما حصلت عبارة يجب على مهني المحاسبة مواكبة ومسايرة التحول الرقمي واستغلاله في تطوير المهنة على

أدنى متوسط حسابي (***M***=2.58) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.59) ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

وبشكل عام يمكن القول إن جميع الإجابات انحصرت جميعها داخل درجة الموافق وفقا لترتيب مقياس ليكارت الثلاثي، وهذا يدل على انطباع إجابي نوعا ما لدى أفراد عينة الدراسة حول أهمية محور دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة والعبارات التي تعكسه.

ويفسر الطالبين سبب ذلك إلى أن العمل المحاسبي يمثل العنصر الأساسي في ممارسة المهنة المحاسبية ولتطويره يجب التدريب والتنظيم الجيد لأصحاب المهنة بالإضافة إلى تحفيز المهنيين على المشاركة في الملتقيات والدورات التكوينية لتبادل الخبرات.

الجدول رقم 3– 17: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي ***M***	الإنحراف المعياري ***SD***	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة ***P***	
الفرضية الأولى	2.36	0.37	06.37***	<0.001	مرتفع
مستوى الدلالة: ***P<0.001*** ***					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 42 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 2.02					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-17) أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الأول، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (***t*= 06.37, *P*<0.001**) وهي أكبر من قيمة (***t***) الجدولية (***t*=2.02**) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع مهنة المحاسبة في الجزائر وتطور المحاسبة المالية في الجزائر** ".

يفسر الطالبان موافقة أفراد العينة على عبارات المحو بسبب، تأثير الإصلاحات المحاسبية على مهنة المحاسبة، واجه الإصلاح المحاسبي المشاكل لأن مهنة المحاسبة لم تكن مؤهلة لذلك، تهدف عملية الإصلاح المحاسبي إلى تطوير مهنة المحاسبة، يتم تطوير مهنة المحاسبة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في الجزائر وتطور المحاسبة المالية في الجزائر**. وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 3– 18: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
الفرضية الثانية	2.41	0.30	08.82***	<0.001	مرتفع
مستوى الدلالة: ***$P<0.001$					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 42 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 2.02					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3–18) أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الثاني، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ($t= 08.82, P<0.001$) و هي أكبر من قيمة (t) الجدولية ($t=2.02$) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في الجزائر وتطور المحاسبة المالية في الجزائر**".

يفسر الطالبان سبب موافقة أفراد العينة على المحور أنه مهنة المحاسبة في تعاني الجزائر من عدة تحديات والتي تأثر سلبًا على تطورها وجودتها وتتمثل هذه التحديات في التغييرات المستمرة في الأطر القانونية، غياب قوانين داعمة، عدم وضوح تعليمات الأتعاب، وسيطرة الجهات الحكومية على التنظيم المهني هي بعض العوامل التي تقيّد

استقلالية وتطوير المحاسبين، الاحتكار وغياب المنافسة العادلة يؤثران على جودة الخدمات المقدمة، بينما تعارض المصالح يمكن أن يزيد من التحديات التي يواجهها المحاسبون في القطاع الخاص.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر وتطور المحاسبة المالية في الجزائر**، وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 3– 19:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثالثة

البيان	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
الفرضية الثالثة	2.37	0.27	09.06***	<0.001	مرتفع
مستوى الدلالة: ***$P<0.001$					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 42 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 2.02					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-19) أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الثالث، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ($t = 09.06, P<0.001$) و هي أكبر من قيمة (t) الجدولية ($t=2.02$) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر وتطور المحاسبة المالية في الجزائر "**.

يفسر الطالبان موافقة افراد العينة على عبارات المحور برغبة منتسبي المهنة بالرقي بمهنة المحاسبة وتطويرها والعمل للوصول إلى تحقيق استقلالية المهنة التي من شانها ضمان الشفافية والموثوقية في مخرجات الاعمال التي يقومون بها.

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور مهني المحاسبة وتطوير مهنة المحاسبة في الجزائر**، وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 3– 20:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الرابعة

البيان	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
الفرضية الرابعة	2.71	0.29	15.71***	<0.001	مرتفع
مستوى الدلالة: ***$P<0.001$					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 42 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 2.02					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3–20) أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الرابع، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ($t = 15.71, P<0.001$) و هي أكبر من قيمة (t) الجدولية ($t=2.02$) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور مهني المحاسبة وتطوير مهنة المحاسبة في الجزائر** ".

يرى الطالبان أن موافقة أفراد العينة على أغلب عبارات المحور راجع إلى إيمان منتسبي المهنة بقدراتهم وكفاءتهم في لعب الدور الفعال من أجل الارتقاء بمهنة المحاسبة إلى مصاف المهن التي لها مكانة راقية في المجتمع والاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم ذكره في هذا الفصل حاولنا تتبع دور مهني المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر، من خلال الدراسة الميدانية لعينة من موظفو المحاسبة، المحاسبون المعتمدون، محافظو الحسابات، الخبراء المحاسبون، الأساتذة الجامعيون، جامعة المدية.

وانطلاقا من إجابات العينة المدروسة والتي بينت لنا وجهات النظر بين غير موافق، محايد، موافق، وبالإعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي تبين لنا أن أغلب إجابات أفراد العينة تتفق عامة على أن عملية الإصلاح المحاسبي تشكل السبب الرئيسي في تطوير مهنة المحاسبة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار العراقيل التي تواجهها ومحاولة معالجتها للرفع من كفاءة مهني المحاسبة، وتفعيل دور المهنيين في تطوير المهنة والمحاسبة المالية من خلال إشراكهم في عملية الإصلاح المحاسبي واستغلال الكفاءات المهنية والعلمية والمبادرات الجادة لإيجاد الحلول للعقبات التي تواجه المحاسبة المالية في الجزائر.

خاتمة

خاتمة

تطرقنا في هذه الدارسة إلى عرض دور مهني المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة النظرية.

ولمعالجة موضوع الدراسة، المتمثل في دور مهني المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر، والإجابة عن الإشكالية المطروحة وبغية إسقاط الدراسة النظرية على الواقع تم توزيع الاستبيان على الأساتذة الجامعيين وموظفي المحاسبة والمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، تم توزيع ما مجموعه55 استبيان تم استرجاع 48، منها 5 غير صالحة للدراسة والتحليل والباقية 43 استبانة أجرينا عليها الدراسة.

أولا: نتائج الدراسة

بعد الدراسة النظرية للموضوع وتدعيمها بالجانب التطبيقي وبعد اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

- **النتائج النظرية:**

- أن المحاسبة رافقت المسيرة الإنسانية في تطورها وارتقائها وكانت تستجيب دائماً للبيئة وعواملها التي تتواجد فيها، فتتأثر بها وتؤثر فيها؛
- إن تطوير مهنة المحاسبة يتطلب إبراز دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع إطار عام لتطوير المحاسبة بما يتلاءم ومتطلبات وظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية؛
- لقد عرفت مهنة المحاسبة بالجزائر تغييرات عديدة، بداية من المهام المسندة إليها في ظل النظام الاشتراكي وما تبعه من سياسة إعادة الهيكلة ومخططات التنمية، فكان الدور الأساسي لمهنة المحاسبة هو حماية الملك العام، إلى غاية ظهور بوادر التوجه الاقتصادي الجديد – اقتصاد السوق – ورغبة الجزائر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوحيد المعاملات المحاسبية المحلية وذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية ، لذلك أصبح من الضروري تطوير مهنة المحاسبة تبعا لظروف الحالية والمهام الموكلة لها؛
- إن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخراً لم تقتصر على إصلاح النظام المحاسبي ، وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية؛
- إن إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر جاء نتيجة العديد من المشاكل التي كانت تعاني منها المهنة، كان من أهمها ضعف التأهيل المهني وكذا عدم استجابة التنظيم؛

- أدت الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا إلى عدة تغييرات تمثلت في إعادة تنظيم مهنة المحاسبة، إعادة هيكلة المنظمات المهنية ونقل الصلاحيات من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية وكذلك تحديث الإطار العام لعمل المجلس الوطني للمحاسبة؛
- إن الإصلاحات المحاسبية الأخيرة قد أخذت من المنظمات المهنية السابقة كل الصلاحيات، وجعلتها تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية، الأمر الذي يجعلها لا تتمتع بالاستقلالية الكاملة، والذي يمكن القول أنه يتناقض وما تنادي به المعايير الدولية؛
- لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بعملية التكوين والتعليم المحاسبي في ظل عملية الإصلاح المحاسبي التي تهدف إلى تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة، إذ أشارت التشريعات المنظمة للمهنة إلى ضرورة توافر التأهيل العلمي والتكوين المهني للأشخاص الراغبين في الحصول على الاعتماد كمهنيين؛
- إن الجزائر تسير وفق التوجيهات التي قدمها الإتحاد الدولي للمحاسبين من أجل تطوير مهنة المحاسبة المحلية لمواكبة مستجدات المهنة في العالم.

- **النتائج التطبيقية:**

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة في بولاية المدية توصلنا إلى النتائج التالية:

- إنّ عدم وجود إدارة سياسة حقيقة في تفعيل دور مهنة المحاسبة في الإصلاح المحاسبي يؤدي إلى نقص المهنيين المحاسبيين الذين يتوفرون على كفاءات ومقاييس دولية، مما يؤدي أيضا إلى نقص دور مهنة المحاسبة في المؤسسات الجزائرية؛
- إنّ تنظيم المحاسبة في الجزائر أخذت طابع البيروقراطية في عملية الإصلاحات المحاسبية؛
- إنّ وجوب تحديث عمل المجلس الوطني للمحاسبة بما يتماشى مع مهنة المحاسبة في الجزائر؛
- إنّ ضرورة ربط الجانب التكنولوجي بالعمل المحاسبي يؤدي إلى تطوير العمل المحاسبي، كما أن التدريب والتكوين الجيد للمحاسبين الجدد يشكل عاملا مهما في تعزيز استقلالية مهنة المحاسبة وضمان رقيها؛
- إنّ العمل المحاسبي يمثل العنصر الأساسي في ممارسة المهنة المحاسبية ولتطويره يجب التدريب والتنظيم الجيد لأصحاب المهنة بالإضافة إلى تحفيز المهنيين على المشاركة في الملتقيات والدورات التكوينية لتبادل الخبرات؛

- إنّ رغبة منتسبي المهنة بالرقي بمهنة المحاسبة وتطويرها والعمل للوصول إلى تحقيق استقلالية المهنة التي من شانها ضمان الشفافية والموثوقية في مخرجات الاعمال التي يقومون بها.

ثانيا: الاقتراحات والتوصيات

نحاول فيما يلي أن نورد أهم التوصيات والاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية لتطوير مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل عملية الإصلاح المحاسبي:

- الحفاظ على استقلالية المهنة بما يضمن رقي المهنة من وجهة أخرى حياد الإدارة (وزارة المالية)؛
- أصبح من الضروري اعتماد لجنة لليقظة المحاسبية، يناط بها متابعة التطورات الحاصلة على المعايير المحاسبية الدولية وإعادة إدماجها من خلال الممارسات المحاسبية المحلية، من خلال اعتمادها في شكل قرارات صادرة عن وزير المالية، تلقى القبول العام من قبل الممارسين؛
- يجب إقامة دورات تكوينية دورية لمستجدات المعايير لفائدة المحاسبين في مختلف المؤسسات والشركات في الجزائر؛
- ضرورة مشاركة ممثلي المهنة في إعداد النصوص القانونية المتعلقة بمهنة المحاسبة؛
- تعزيز دور الهيئات المهنية في تنظيم وتطوير المهنة وممارسيها؛
- على الهيئات المهنية أن تسهر على تعليم وتدريب أعضائها على العمل وفق المعايير المحاسبية، من خلال تنظيم الملتقيات والدورات التكوينية؛
- ضرورة التنسيق مع الهيئات المهنية المحلية والإقليمية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة، والإنضمام إلى المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم وذلك بغية الإستفادة منها؛
- ضرورة تطوير برامج التعليم المحاسبي الجامعي مع المستجدات، وتوثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في التعليم؛
- رفع كفاءة المحاسبين عبر تبني برامج تعليم مستمر تهدف إلى تطوير معارف وخبرات المهنيين؛
- إنشاء المعاهد المتخصصة في مجال المحاسبة للرفع من المؤهلات العلمية والعملية للمحاسبين؛
- إشراك المهنيين والخبراء في العملية التعليمية والتكوينية بالجامعات ومراكز التكوين للطلبة والمتربصين.

ثالثا: آفاق الدراسة

بالإضافة إلى الدراسة التي تناولت موضوع "دور مهني المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر" هناك آفاق أخرى للموضوع يمكن أن تكون موضوع بحث للدراسات مستقبلية، وهي:

- دور الإصلاحات المحاسبية في مهنة المحاسبة في الجزائر.
- واقع المحاسبة المالية في ظل التحول الرقمي.
- دور تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية.
- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم المحاسبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الأطروحات والمذكرات

1. آيت مُحَّد مراد، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010- 2013، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، بحث غير منشور، 2013- 2014.
2. حورية طرباقو، سمية قرمولة، دور التعليم المحاسبي في تطوير مهنة المحاسبة بالجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، بحث غير منشور، 2019- 2020.
3. عبد العالي فارس، قادري إسلام، أثر البيئة القانونية والإقتصادية على تنظيم مهنة المحاسبة (2022-2023)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بحث غير منشور، 2022- 2023.
4. فيروز خويلدات، واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث (ل. م د)، تخصص دراسات مالية واقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بحث غير منشور، 2014/ 2014.
5. قيدوش فيروز، التحديات المعاصرة لمهنة المحاسبة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص ومحاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، بحث غير منشور، 2022- 2023.
6. مداح إكرام، واقع وآفاق محافظ الحسابات من ناحية التكوين، مذكرة ماستر (ل م د)، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، بحث غير منشور، 221-2022.
7. مشري سمية، آثار التكامل بين التأهيل الأكاديمي والممارسة المهنية على جودة المحاسبة، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبية وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بحث غير منشور، 2018/ 2019.

ثانيا: المجلات

1. سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية، المجلة الرياضية للأعمال الاقتصادية، المجلد05، العدد01، الجزائر، 01 جانفي 2019.

2. سليمة بن نعمة، أمين مخفي، واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، الجزائر، عدد أكتوبر 2017.

3. سيد مُحَّد، الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد09، الجزائر، سبتمبر 2013.

4. علاء بوقفة، إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر: مجلة اقتصاديات النقود والتمويل (JMFE)، المجلد01، العدد01، الجزائر، 2020.

5. فيروز خويلدات، أعمر عزاوي، مبارك بوعلاق، واقع مهنة المحاسبة في الجزائر بين التحولات والتحديات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، الجزائر، 2015.

6. لفكير نرجس، آيت مُحَّد مراد، واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، جانفي 2024.

7. مُحَّد بوشوشة، قراءة في تنظيم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في إطار القانون 10- 01، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد11، العدد01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 2022.

8. ياسين بن حمزة، متطلبات تطوير مهنة المحاسبة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد04، العدد 02، الجزائر، 2021.

ثالثا: المداخلات والملتقيات

1. سارة حدة بودربالة، فاطمة الزهراء سكر، تحديات العولمة المحاسبية في الجزائر، مداخلة من الملتقى الوطني تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر: المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 25-26 فيفري 2020.

2. عريوة محاد، زغبة طلال، قانة حسين، تحديات ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مداخلة من الملتقى الوطني تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر: المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 25-26 فيفري 2020.

رابعا: المؤتمرات

1. براق مُحَّد، قمان عمر، مداخلة بعنوان أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية بالتعاون مع: مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي29 و30نوفمبر 2011.

خامسا: المحاضرات

1. بلقاضي بلقاسم، دويري خديجة هاجر، محاضرات في تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، كتاب بيداغوجي موجه لطلبة الماستر تخصصات المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، 2019- 2020.
2. بوكثير جبار، المجلس الوطني للمحاسبة، محاضرة في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وتدقيق، جامعة العربي مهيدي- أم البواقي، 2020- 2021.
3. بوكثير جبار، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، محاضرة في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، موجه لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وتدقيق، جامعة العربي مهيدي- أم البواقي، 2020- 2021.
4. خليفاتي جمال، سلسلة محاضرات في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص محاسبة وتدقيق وطلبة السنة الثانية تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2022- 2023.
5. ياسمين لعلايبية، مطبوعة في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، مستوى سنة أولى ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالي والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2019/ 2020.

سادسا: القوانين والمراسيم

1. المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07.
2. المرسوم التنفيذي رقم 11-25 لمؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07.
3. المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07.
4. المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07.

5. الرسوم التنفيذي رقم 11-28 مؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة2011 يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحيتها، الجريدة الرسمية، العدد07.
6. القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات الإدارية، الجريدة الرسمية، العدد42.
7. قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد42.

سابعا: المقالات

1. الفصل الأول: المرحلة الأولى لتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر 1971، من الموقع الإلكتروني https://elearning-deprecated.univ-annaba.dz.
2. هوام جمعة، الفصل السادس: تنظيم مهنة المحاسب المعتمد، من الموقع الإلكتروني https://fr.scribd.com/.

ملاحق

ملاحق

الملحق رقم 1: قائمة الأساتذة المحكمين

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة
د. عبد الصمد عمر	أستاذ محاضر صنف-أ-	جامعة يحي فارس –المدية-
د. لقمان حمو	أستاذ محاضر صنف-ب-	جامعة يحي فارس –المدية-

الملحق رقم2 : استبانة

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

استبانة

سيدي الموظف، سيدتي الموظفة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

في إطار التحضري لمذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة تحت عنوان "**دور مهني المحاسبة في تطوير المحاسبة المالية في الجزائر**"، أرجو من سيادتكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثنا من خلال تفضلكم بالإجابة على الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان.

ملاحظة: يرجى التكرم بوضع علامة(X) في المكان المناسب للإجابة

تقبلوا سيدي سيدتي فائق الاحترام والتقدير.

من إعداد الطالبين:

- مسعودان بـــلال
- لوصيف محمـــد

القسم الثاني: البيانات الشخصية والوظيفية

ملاحظة: يرجى وضع عبارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم

- **المؤهل العلمي:**

بكالوريا ☐ **شهادة مهنية** ☐ **ليسانس** ☐

ماستر ☐ **دراسات عليا** ☐

- **المهنة:**

أستاذ جامعي ☐ **محاسب معتمد** ☐

محاسب في القطاع الخاص ☐ **محافظ حسابات** ☐ **خبير محاسبي** ☐

- **الخبرة المهنية:**

أقل من 05 سنوات ☐ **من 05 إلى 10 سنوات** ☐ **من 11 إلى 15 سنة** ☐

أكثر من 15 سنة ☐

القسم الثالث: محاور الدراسة

ملاحظة: يرجى وضع عبارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم.

- **المحور الأول:** واقع مهنة المحاسبة في الجزائر

	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	عدم توفر المؤسسات الجزائرية على الإمكانيات وخاصة الموارد البشرية التي تسمح بمزاولة مهنة المحاسبة		*	
2	غياب سياسة تكوين حقيقية تُعِد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد			*
3	نقص المهنيين المحاسبين الذين يتوفرون على كفاءات ومقاييس دولية			*
4	عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في تفعيل دور مهنة المحاسبة في الإصلاح المحاسبي			*

- **المحور الثاني:** مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر

	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
5	حداثة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة أحد الأسباب الأساسية للمشاكل التي تعاني منها			*
6	أثّر التغيير المستمر للأطر المنظمة لمهنة المحاسبة سلبا على تطورها			*
7	عدم وجود قوانين تعزز مكانة المهنة في الحياة الاقتصادية ،وتضمن حرية التعبير عن الرأي المحاسبي الصريح			*
8	عدم وجود تعليمات خاصة تحدد بدقة أتعاب وحقوق المهنيين			*
9	إن إبعاد المنظمات المهنية المستقلة عن تأطير مهنة المحاسبة وجعلها بيد وزارة المالية قلّل من حريتها وقدرتها على التطور الذاتي		*	
10	احتكار تقديم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من مكاتب المحاسبة	*		
11	يعاني المهنيون من غياب شروط المنافسة العادلة والحرة ، واقتحام الطفيليين للمهنة			*
12	يعاني المهنيين من تعارض أعمالهم مع مصلحة مُلّاك المؤسسات الخاصة		*	

- **المحور الثالث: آليات تطوير مهنة المحاسبة**

	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
13	ضرورة وضع معايير للعمل المحاسبي وإلزام المهنيين بتطبيقها	*		
14	وجوب وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على أخلاقيات المهنة			*
15	العمل على تعزيز استقلالية المهنة يضمن رقي المهنة من جهة ومن جهة أخرى تحييد الإدارة		*	
16	وجوب تبني برامج تعليم مستمر يهدف إلى تطوير معارف وخبرات المهنيين والرفع من كفاءاتهم			*
17	ضرورة إدخال الجانب التكنولوجي في العمل المحاسبي			*
18	العمل على تطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات وفق المستجدات الحديثة			*
19	العمل على سد الفجوة بين ما يدرسه الطالب أو المتربص وبين التطبيق العملي من خلال الاهتمام بتكوين وتدريب المحاسبين الجدد			*
20	مراقبة نوعية خدمات المكاتب المحاسبية		*	

- **المحور الرابع:** دور ومساهمة المهنين في تطوير المحاسبة

	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
21	ضرورة استشارة أصحاب المهنة في عملية إعادة تنظيم مهنة المحاسبة والإصلاح المحاسبي			*
22	من واجب الجهات الوصية على مهنة المحاسبة تحسين ظروف البيئة التنافسية لمنتسبيها، وتشجيعهم على احترام أخلاقيات المهنة			*
23	ضرورة إعادة إطلاق التكوين والتربصات للراغبين في ممارسة مهنة المحاسبة لضمان استمراريتها وتطورها			*
24	يجب تحفيز المهنيين على الاحتكاك بنظرائهم الأجانب وتسهيل ذلك لرفع مستوى المهنة			*
25	يجب على المهنيين المشاركة في الملتقيات والدورات التكوينية لتبادل الخبرات			*
26	ضرورة المشاركة بفعالية في عملية التكوين والتأهيل العلمي للطلبة والمتربصين بالجامعات والمعاهد			*
27	تشجيع المبادرات الجادة التي تهتم بدراسة مشكلات وعراقيل مهنة المحاسبة وكيفية مواجهتها			*
28	يجب على مهني المحاسبة مواكبة ومسايرة التحول الرقمي واستغلاله في تطوير المهنة			*

شكرا لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم 3: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

1. جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الجزائر في المحاسبة مهنة واقع	,133	43	,125	,876	43	,452
الجزائر في المحاسبة مهنة وعراقيل مشاكل	,142	43	,158	,935	43	,269
المحاسبة مهنة تطوير آليات	,190	43	,110	,972	43	,371
المحاسبة تطوير في المهنيين ومساهمة دور	,161	43	,136	,858	43	,306
a. Lilliefors Significance Correction						

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحاسبية الإصلاحات صور	,178	43	,101	,957	43	,110
المحاسبة مهنة تنظيم	,155	43	,071	,962	43	,157
المهنية الهيئات مساهمة	,210	43	,153	,895	43	,421
للمحاسبين والمهني العلمي التأهيل	,118	43	,137	,972	43	,375
a. Lilliefors Significance Correction						

2. ثبات الاستبيان

- واقع مهنة المحاسبة في الجزائر:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,725	4

- مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,719	8

- آليات تطوير مهنة المحاسبة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,733	8

- دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,705	8

- الدرجة الكلية للإستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,826	28

3. البيانات الوظيفية:

Frequency Table

العلمي المؤهل متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا	5	11,6	11,6	11,6
	مهنية شهادة	12	27,9	27,9	39,5
	ليسانس	13	30,2	30,2	69,8
	ماستر	6	14,0	14,0	83,7
	عليا دراسات	7	16,3	16,3	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

المهنة متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جامعي أستاذ	5	11,6	11,6	11,6
	عمومي محاسب	18	41,9	41,9	53,5
	خاص قطاع في محاسب	7	16,3	16,3	69,8
	حسابات محافظ	12	27,9	27,9	97,7
	محاسبي خبير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

المهنية الخبرة متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 05 من أقل	4	9,3	9,3	9,3
	سنوات 10 إلى 05 من	19	44,2	44,2	53,5
	سنة 14 إلى 11 من	14	32,6	32,6	86,0
	سنة 15 من أكثر	6	14,0	14,0	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور واقع مهنة المحاسبة في الجزائر:

Univariate Statistics							
				Missing		No. of Extremes[a]	
	N	Mean	Std. Deviation	Count	Percent	Low	High
A1	43	1,6977	,63751	0	,0	0	0
A2	43	2,4651	,66722	0	,0	0	0
A3	43	2,5581	,73363	0	,0	0	0
A4	43	2,7209	,54883	0	,0	.	.
1_الأول_المحور	43	2,3605	,37122	0	,0	2	3
a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).							

5. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور مشاكل وعراقيل مهنة المحاسبة في الجزائر:

Univariate Statistics							
				Missing		No. of Extremes[a]	
	N	Mean	Std. Deviation	Count	Percent	Low	High
B1	43	2,5116	,66805	0	,0	0	0
B2	43	2,6512	,68604	0	,0	.	.
B3	43	2,6744	,60635	0	,0	0	0
B4	43	2,7442	,53865	0	,0	.	.
B5	43	2,8372	,48453	0	,0	.	.
B6	43	1,5581	,76539	0	,0	0	0
B7	43	2,5349	,66722	0	,0	0	0
B8	43	1,7442	,78961	0	,0	0	0
2_الثاني_المحور	43	2,4070	,30263	0	,0	1	0
a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).							

6. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور آليات تطوير مهنة المحاسبة:

Univariate Statistics							
				Missing		No. of Extremes[a]	
	N	Mean	Std. Deviation	Count	Percent	Low	High
C1	43	1,5116	,73589	0	,0	0	0
C2	43	2,7442	,58117	0	,0	.	.
C3	43	1,8140	,76394	0	,0	0	0
C4	43	2,6047	,65971	0	,0	0	0
C5	43	2,7209	,62965	0	,0	.	.
C6	43	2,7674	,52722	0	,0	.	.
C7	43	2,5349	,59156	0	,0	0	0
C8	43	2,3023	,77259	0	,0	0	0
3_الثالث_المحور	43	2,3750	,27141	0	,0	0	0
a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).							

7. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور ومساهمة المهنيين في تطوير المحاسبة:

Univariate Statistics							
	N	Mean	Std. Deviation	Missing		No. of Extremes[a]	
				Count	Percent	Low	High
D1	43	2,6279	,61811	0	,0	0	0
D2	43	2,7674	,61090	0	,0	.	.
D3	43	2,7209	,59062	0	,0	.	.
D4	43	2,6744	,60635	0	,0	0	0
D5	43	2,6512	,65041	0	,0	0	0
D6	43	2,7907	,51446	0	,0	.	.
D7	43	2,8372	,43261	0	,0	.	.
D8	43	2,5814	,58686	0	,0	0	0
4_الرابع_المحور	43	2,7064	,29490	0	,0	1	0
a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).							

8. الاختبار التائي للتحقق من صحة الفروض:

T-Test

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الجزائر في المحاسبة مهنة واقع	43	2,3605	,37122	,05661
الجزائر في المحاسبة مهنة وعراقيل مشاكل	43	2,4070	,30263	,04615
المحاسبة مهنة تطوير آليات	43	2,3750	,27141	,04139
المحاسبة تطوير في المهنيين ومساهمة دور	43	2,7064	,29490	,04497

One-Sample Test						
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الجزائر في المحاسبة مهنة واقع	6,367	42	,000	,36047	,2462	,4747
الجزائر في المحاسبة مهنة وعراقيل مشاكل	8,818	42	,000	,40698	,3138	,5001
المحاسبة مهنة تطوير آليات	9,060	42	,000	,37500	,2915	,4585
المحاسبة تطوير في المهنيين ومساهمة دور	15,707	42	,000	,70640	,6156	,7972